

(بحث "حول نسبة منظومة نحوية
للخليل بن أحمد الفراهيدي")
قراءة نقدية

حسين بركات
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تَهْيِيد

أهمية المنظومة والدراسات السابقة التي دارت حولها :

نالت المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي اهتمام الباحثين المحدثين، وانقسموا إزاء نسبتها إليه، فأيد أ. د. أحمد عفيفي نسبتها إلى الخليل، وهو أول من كَشَفَ النِقَابَ عنها في أول تحقيق منشورٍ عَرَفَهُ الناسُ، كما نشر مقالاً للتعريف بها وتحقيق نسبتها في العدد الرابع من مجلة "نِزْوَى" الثقافية العمانية الشهيرة الصادر في نوفمبر ١٩٩٥م، عنوانه: "المنظومة النحوية للخليل بن أحمد الفراهيدي: التعريف بها وتحقيق نسبتها"^(١)، عرّف فيه بالمنظومة، وذكر فيه ميزاتِها ووصفَها وعددَ أبياتها ونسخَها وأماكن وجودها وأرقامَ حِفْظِها ورموزَها ونسبَها وتَخَوُّفَ الدارسين من الإقدام على نسبتها إلى الخليل، وتساءلَ عن أسباب خفاءها، وعزوفِ الدارسين عنها، وأكدَ أنَّ مَثابرتَه هي التي كشفت النِقَابَ عنها، وأرجعَ السببَ في عدم الكشفِ عنها، أو الاهتمامِ بأمرِها من قبلُ إلى: (حِفْظِها ضِمْنَ مجاميعَ خطيةٍ، أو استصغارِ أمرِها بالقياس إلى المنظومات النحوية الأخرى التي تصلُّ إلى ألف بيتٍ أو يزيدُ، أو الشكُّ في صحَّةِ نسبتِها إلى الخليل بن أحمد)، وذكر عدداً من الأدلة التي تؤيد صحة ما ذهب إليه في شأن هذه النسبة، وكانت هذه الأدلة محوراً دار حوله البحثُ الذي أعده د. عمر عبد الرحمن الساريسي، ونشره في المجلد التاسع والسبعين، الجزء الثالث، من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق من ص ٥٧٥ - ص ٥٩٦، وقد عَقَدْتُ هذا البحثُ للرد على د. الساريسي، وبيانِ افتقارِ بحثه إلى الدليل العلمي، كما سيأتي.

وفي العدد الخامس من مجلة "نِزْوَى" الصادر في يناير ١٩٩٦م نشر أ. د. هادي حسن حمودي مقالاً بعنوان: (شيءٌ عن المنظومة النحوية للخليل: ردٌّ على

(١) انظر: مجلة "نِزْوَى"، العدد الرابع، سبتمبر، ١٩٩٥م، من ص ١٢٠ - ص ١٢٧.

المنظومة النحوية لأحمد عفيفي)^(١)، تناول فيه مقال أ.د. عفيفي بلهجة نقدية ساخرة تُؤخذ على مثله، وأخذ عليه في صدر مقاله عدم إكترائه بالرجوع إلى الدراسات التي دارت حول توثيق القصيدة "المنظومة"، وعدد أبياتها التي بلغت ٥٤١ بيتاً سلمت نسبتها إلى الخليل، وليس ٢٩٣ بيتاً، كما ذكر أ.د. عفيفي، كما أخذ عليه اكتفاءه بوجود عشر نسخ خطية من القصيدة مسوغاً لتحقيقها، وأن هذه النسخ هي نسخة واحدة تداولها نساخ عديدون، فأكثروا منها، ولا يمكن أن تعد كل هذه النسخ إلا نسخة واحدة، وأنكر عليه تأكيد أنه أول من كشف النقاب عنها؛ لأنه حققها ونشرها قبل عشر سنوات بعنوان: "ألفية الخليل النحوية"، في إحدى دور النشر ببيروت، دون تحديد، وأنه بصدد إعادة طبعها بعد أسابيع قليلة من تاريخ نشر مقاله هذا (يناير ١٩٩٦م) في (EURO - ARAB PUBLISHING - LONDON)، ولكن طبعته اللتين أشار إليهما غير متداولتين، فلم أستطع العثور على نسخة من إحداهما في مكتبة عامة ولا خاصة، ولم أجد إشارة إليهما إلا في مقاله هذا، كما أخذ على أ.د. عفيفي وقوعه في بعض الأخطاء التعبيرية.

وأشار أ.د. هادي في مقاله إلى محاضرات المستشرق الفرنسي الكبير "ريجيس بلاشير" في توثيق القصيدة وعدد أبياتها، كما أشار إلى دراسات أخرى، عربية واستشراقية، في الموضوع نفسه، ولم يذكر شيئاً عن بيانات هذه الدراسات^(٢).

ولا يبدو من كلام أ.د. هادي في مقاله، ولا في موقفه مما أشار إليه من محاضرات ودراسات عربية واستشراقية، بشأن توثيق نسبة القصيدة وعدد أبياتها، أنه يشك في صحة نسبتها إلى الخليل، ومن أدلة ذلك قوله: (ولا أدري من الضروري أن يعرف الكاتب الباحث، "يقصد أ.د. عفيفي"، أن عدد ما تبقى من

(١) انظر: مجلة "نزوى"، العدد الخامس، يناير، ١٩٩٦م، ص ٧٧ - ص ٨٠.

(٢) انظر: مجلة "نزوى"، العدد الخامس، يناير، ١٩٩٦م، ص ٧٧.

أبيات القصيدة يبلغ ٥٦٩ بيتاً يَسَلَّمُ منها للخليل الجليل ٥٤١ بيتاً، كما حَقَّقْنَاهُ في كتابنا المشار إليه "يقصد: ألفية الخليل النحوية"، وليس ٢٩٣ بيتاً، كما ذكر في مقالته^(١).

وقوله: (أما الخليل بن أحمد صاحب المنظومة النحوية موضوع المقال والتحقيق، فقد نصَّ على خطأ "أو" بعد: "سواء" نصّاً لا يقبل التأويل...) ^(٢).
وقوله: (ومن طَوَّفَانِه، "يقصد أ.د. عفيفي"، في عروض القصيدة الخليلية، أَهْمَلْ مسألةً جديرةً بالاهتمام، وهي كَوْنُ منظومة الخليل هي الوحيدة، فيما نعلم، وما صدر عن عصور الاحتجاج مبنية كلها على البحر الكامل بتفعيلاته التامة كلها) ^(٣).

وفي العدد السادس من مجلة "نزوى" الصادر في أبريل ١٩٩٦م ردَّ أ.د. عفيفي على أ.د. هادي في مقالٍ نشره بعنوان: (المنظومة النحوية للخليل "مرةً أخرى" ردُّ على منظومة هادي حسن حمودي) ^(٤)، وصرح في رده بتأثره الشديد بما تَضَمَّنَه نَقْدُهُ من غَمَزٍ وَلَمَزٍ، وَتَصْرِيحٍ وَتَلْمِيحٍ، وَسُخْرِيَةٍ وَتَجْرِيحٍ، وَأَوْضَحَ أَن هَذَا دَأْبُهُ مَعَ الْقَدَامِيِّ وَالْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالسَّبْقِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْجَادِّينَ، وَمَثَلٌ لَذَلِكَ بِسَوْقِ أَمْثَلَةٍ عَلَى سُخْرِيَتِهِ مِنْ أَمْثَالِ الْحَرِيرِيِّ، وَالثَّعَالِبِيِّ، وَالْحُصَيْرِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ، وَبِرُوكَلْمَانَ، وَزَكِيِّ مَبَارِكٍ، وَمَرْجَلِيوْتِ، وَالسَّبَاعِيِّ بِيَوْمِي، وَجَرَجِيِّ زَيْدَانَ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ مَرْتَاضٍ ^(٥)، وَإِبْرَاهِيمِ مَدَكُورٍ، وَأَحْمَدِ أَمِينٍ، وَمَهْدِيِّ الْخَزْرُومِيِّ ^(٦)، ثُمَّ انْتَبَرَى يَرُدُّ عَلَى مَاخِذِهِ عَلَيْهِ مُبَيِّنًا أَنَّ لَهَا وَجْهًا مِنَ الصَّوَابِ، وَأَزَالَ أَوْهَامًا وَسَقَطَاتٍ وَقَعَ

(١) مجلة "نزوى"، العدد الخامس، يناير، ١٩٩٦م، ص ٧٧.

(٢) مجلة "نزوى"، العدد الخامس، يناير، ١٩٩٦م، ص ٨٠.

(٣) مجلة "نزوى"، العدد الخامس، يناير، ١٩٩٦م، ص ٨٠.

(٤) انظر: مجلة "نزوى"، العدد السادس، أبريل، ١٩٩٦م، من ص ٢٤٦ - ٢٦٧.

(٥) انظر: كتاب المقامات ٦، ٣٩.

(٦) انظر: الخليل وكتاب العين ٧٩.

فيها في نَقْدِهِ إِيَّاهُ، مُوثَّقاً مَا قَالَ، كَاشِفاً عَنِ إِكْثَارِهِ مِنْ اسْتِعْمَالِ تِلْكَ الْأَسَالِيبِ التَّعْبِيرِيَةِ فِي كِتَابِهِ الْمُنْشُورَةِ، مِثْلَ كِتَابِ: "الْخَلِيلُ وَكِتَابُ الْعَيْنِ"، وَ"الْفِكْرُ السِّيَاسِيُّ"، وَ"الْمَقَامَاتُ"، وَ"مَقْدِمَةُ مَعْجَمِ الْعَيْنِ".

والتزم أ. د. عفيفي في ردّه آدابَ الحوارِ العِلْمِيِّ دونَ سَخْرِيَةٍ أَوْ تَجْرِيحٍ، وَأَشَارَ إِلَى مَعْلُومَاتٍ انْتَهَتْ إِلَيْهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْيَمَنِ تَتَعَلَّقُ بِالْمَنْظُومَةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ شَيْئاً مِنْهَا خِلَافاً لِلْوَجِبِ وَالْأَصُولِ الْعِلْمِيَّةِ، وَذَكَرَ أَنْ تَحْقِيقَ أ. د. هَادِي لَهَا مَطْمَورٌ لَا يَعْلَمُ بِهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ، حَتَّى كِبَارِ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ، وَوَجَّهَهُ إِلَى أَنْ يُقَدِّمَ دَرَاةً جَادَّةً فِي عِلْمِ النَّحْوِ لَمَّا تُفْصِحُ عَنْهُ أَبْيَاتُ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ، مِنْ قَضَايَا نَحْوِيَّةٍ، وَهِيَ جِدٌّ كَثِيرَةٌ، كَمَا أَخَذَ عَلَيْهِ مَا أَخَذَ عَرُوضِيَّةً هَيْئَةً وَأَفَقَهُ فِيهَا الصَّوَابُ.

وَأَشَارَ أ. د. مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ الطَّنَاحِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، مِنْ قَبْلِ هَؤُلَاءِ جَمِيعاً إِلَى الشُّكِّ فِي نَسَبَتِهَا، فَقَالَ: (فَكَانَ أَعْجَبَ مَا رَأَيْتُ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ "مَقْدِمَةُ فِي النَّحْوِ" الْمُنْسُوبِ إِلَى خَلْفِ الْأَحْمَرِ (ت ١٨٠هـ))، فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ لِلْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ قَصِيدَةً فِي النَّحْوِ، وَنَقَلَ مِنْهَا هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ:

فَانْسُقْ وَصَلِ بِالْوَاوِ قَوْلِكَ كُلُّهُ وَبِلَا وَثَمٍّ وَأَوْ وَليستَ تَصْعَبُ
الْفَاءُ نَاسِقَةٌ كَذَلِكَ عِنْدَنَا وَسَيِّلُهَا رَحْبُ الْمَذَاهِبِ مَشْعَبُ

وَهَذَا قَوْلٌ وَاضِحُ الْبُطْلَانِ؛ فَإِنْ رُوحَ هَذَا الشَّعْرِ تَنْفِي أَنْ يَكُونَ لِلْخَلِيلِ، وَلَمْ يَذْكَرْ أَحَدٌ مَنْ تَرَجَمُوا لِلْخَلِيلِ أَنْ لَهُ قَصِيدَةٌ فِي النَّحْوِ (١).

وَرَدَّ د. أَحْمَدُ عَبْدِ اللَّطِيفِ اللَّيْثِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، قَوْلَ أ. د. الطَّنَاحِيِّ، وَوَصَفَهُ بِالتَّسْرِعِ، وَرَجَّحَ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتَانِ لِلْخَلِيلِ، دُونَ أَنْ يُقَدِّمَ دَلِيلاً عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَ (٢).

(١) الفصول الخمسون ٢٩، ٣٠، وانظر: دراسات عربية وإسلامية ٥٦٦.

(٢) انظر: النحو المنظوم بين ابن معطٍ وابن مالك والسيوطي ٢٠، ٢١.

وفي سنة ٢٠٠٩م نشر أ.د. محمد جمال صقر بحثاً عنوانه: "المنظومات النحوية العمانية بين المنظومات النحوية العربية: تأريخ ونقد"، في "مجلة العلوم الإنسانية" التي تصدرها كلية الآداب، جامعة البحرين، العدد ١٦ / ١٧ .

ورَتَّبَ أ.د. صقر المنظومات التي جمعها المنظومي الذي أقام عليه بحثه، وبدأ بالفراهيدي والمنظومة المنسوبة إليه، دون إشارة إلى شك في النسبة^(١)، وتعرَّض لهذه المنظومة وطبعتها الصادرة عن دار الكتب المصرية سنة ١٩٩٥م، بدراسة أ.د. أحمد عفيفي وتحقيقه، وأشار إلى رأيه في نسبتها بقوله: (المَرَضَةُ النسبة من عنوانها، هكذا: "المنسوبة إلى الخليل")^(٢).

وقال: (وقد نشرتها وزارة التراث القومي والثقافة العمانية سنة ٢٠٠٠م مُصَحَّحَةَ النسبة إليه، وكأننا اطمأنت إلى قول د. عفيفي نفسه، في أثناء دراسته: "إذا كان هذا الكَشْفُ جديداً بالنسبة لي، قد جاء من قبيل المصادفة، فإنَّ بعض العلماء العمانيين كانوا على معرفة بهذه المنظومة ونسبتها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، بل يَمْتَلِكُ بعضهم نُسخاً، أو على الأقل نُسخةً منها، كما نجد ذلك في بعض المكتبات الخاصة والعامة)^(٣).

ويظهر مما تقدم شكُّ أ.د. صقر في صحة نسبة هذه المنظومة إلى الخليل، لكنه انصرف في بقية بحثه عن هذا الشك، فتناول المنظومة، وكأنه سلَّم بصحة نسبتها إليه، قال: (وعلى حين تكاثرت المنظومات والقرون، خَلَّتْ منها القُرُونُ: الأوَّلُ، والثالثُ، والخامسُ، واختَلَّتْ مسيرتها بالقلَّة الظاهرة في القرنين التاسع والعاشر، أمَّا خُلُوُّ القرونِ الأولى فمن علامات النشأة، وأحوال الجِدَّة، وأما قِلَّةُ حَظِّ القرنين التاسع والعاشر، فمما يحتاج إلى مُراجَعَةٍ)^(٤).

(١) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٨٢.

(٢) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٨٨، ٨٩.

(٣) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٨٨.

(٤) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٨٥.

وَيُؤَخِّدُ من قول أ. د. صقر بِخُلُوِّ القُرُونِ الأَوَّلِ، والثالثِ، والخامسِ من المنظومات النحوية اعترافه بصحة نسبة المنظومة إلى الخليل؛ لأنه من علماء القرن الثاني الهجري.

ولكن كيف تخلو القرون: الأول، والثالث، والخامس من المنظومات النحوية، ولا يخلو القرن الثاني منها، ويبرزُ الخليلُ وحده بهذا النظم اليتيم في قرنٍ كاملٍ؟ ألا يدعو ذلك إلى الشك في نسبة هذه المنظومة إليه؟.

وقال أ. د. صقر: (إنها لفجوةٌ مُرِيبَةٌ تلك الأحدَ عَشَرَ قرناً التي مرَّتْ بين الفراهيدي "ت ١٧٥هـ"، والخليلي "ت ١٢٨٧هـ"، خاليةً من المنظومات العمانية...) (١).

ولكن البحث يرى أن الذي يدعو إلى الرّيب هو نسبة هذه المنظومة إلى الخليل في هذا الوقت المبكر الذي لم تدعُ الحاجةُ فيه إلى المنظومات النحوية.

وتناول أ. د. صقر سببَ عَدَمِ شَرْحِهَا، وهو، في رأيه: (تَقَدُّمُهَا على تَأْصُلِ أعرافِ النظم والشرح) (٢)؛ مما يوحي باطمئنانه إلى صحة نسبتها إلى الخليل.

ويقول: (وليس يمتنع أن يكون انصرافُ الخليليِّ إلى نَظْمِ أبوابِ كثيرةٍ من علم الصرف؛ لتكملة منظومة الفراهيدي التي اختُصَّتْ بأبوابٍ من علم النحو، حرصاً من الخالفِ على عَمَلِ السالفِ...) (٣).

ولدى استشهاده ببيتٍ من المنظومة وَصَفَ صاحبها بأنه: (الناظِمُ العُمانيُّ الأَوَّلُ) (٤)، يقصد: "الفراهيدي".

كما لَقَّبَ أ. د. عفيفي بـ: "دارس المنظومة"، قال: (... كما في منظومة

(١) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٩١، ٩٢.

(٢) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٩٣.

(٣) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٩٤.

(٤) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٩٥.

الفراهيدي، وهو ما لم يذكره دارسها^(١)، وقال عنه: (دارس منظومة الفراهيدي)^(٢).

وقال: (... وأما ثانيتهما فنقد المنظومات النحوية العمانية من خلال ما تيسر لي، الذي انتهيت منه إلى تخريج ست منظومات للفراهيدي، والخليلي، (...)^(٣).

من خلال تلك الأقوال كلها يستطيع البحث أن يقول: إن أ. د. صقر يداخله شك في صحة نسبة المنظومة إلى الخليل، بدا هذا الشك واضحاً في ثانياً بعض كلامه المنقول عنه آنفاً، لكنه في كثير من المواضع بدا مسلماً بصحة هذه النسبة.

أما أ. د. عفيفي فقد صرح بشكّه في صحة نسبتها إلى الخليل، لكنه حاول جمع أدلة مقنعة، في نظره، تؤيد صحة هذه النسبة، كما تقدم أول البحث.

أما د. عمر عبد الرحمن الساريسي فقد كان شكّه في صحة هذه النسبة قوياً، وقد نشر حول هذه المسألة بحثاً في المجلد (٧٩)، الجزء (٣) من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عنوانه: (حول نسبة منظومة نحوية للخليل بن أحمد الفراهيدي)، معتمداً طبعها الصادرة عن وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، سنة ٢٠٠٠ م.

وأجمال أسباب شكّه في عددٍ من النقاط والتساؤلات العامة التي دارت حول هذه المنظومة من الخارج والداخل، ولم يتعرض لدراسة قضية نحوية واحدة يؤيد بها شكّه، على أنه عقّد البحث "حول نسبة منظومة نحوية"، وسوف أتعرض لأسباب شكّه مفصلةً في هذا البحث.

(١) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٩٥.

(٢) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٩٧.

(٣) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ١١٦.

وَأَعَدَّ د. عبد الله بن عويقل السلمي بحثاً عنوانه: "الْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ وَالْحَوَاشِي والتقريراتُ في التأليف النحوي"، طرح فيه تساؤلاً عن تاريخ ظهور أول متن منظوم في النحو، وأجاب بأن أقدم منظومة في النحو تُعزى للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٠هـ، مستدلاً بنسبة بيتين منها إليه في "مقدمة في النحو" المنسوبة لخلف الأحمر المتوفى سنة ١٨٠هـ، وانتهى إلى قوله: (ومهما يكن من شك في نسبة هذه القصيدة للخليل، وهو ما تطرَّق له المحقق، وبصرف النظر عن سُمعة خلف الأحمر وأمانته العلمية، وبغض النظر عما لوحظ على الأبيات من ضَعْفٍ يُشكُّ معه في صدورها عن الخليل، نقول: بِصَرَفِ النَّظَرِ عن كل ذلك، فإن هذه المنظومة ما زالت تُعدُّ أولَ منظومة في النحو في ذلك الوقت المبكر)^(١).

لكن د. السلمي لم يُفرد بحثه لنسبة المنظومة، ولم يزد في شأنها على ما تقدّم، ولم يقدم دليلاً على أنها أول منظومة في النحو في ذلك الوقت المبكر، بل سلّم بما شاع عن صحة نسبتها إلى الخليل، كما يبدو من ظاهر آخر كلامه.

وقد نشرتُ بحثاً في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وعنوانه: "المنظومة النحوية ليست للخليل قطعاً"^(٢)، تناولت فيه أمر النسبة، والرّد على من أثبتّها، مُتَّخِذاً من الأدلة التي اعتمد عليها أ.د. أحمد عفيفي أساساً في الرّد؛ لأنه هو الوحيد الذي ناقش قضايا، ومصطلحات، وأعلاماً مناقشةً نحويةً، كما أنه نشر المنظومة ثلاث مرات، قدّم لها بمقدمة طويلة، حشد فيها أدواته العلمية لتأييد ما ذهب إليه، ففي سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م قدّم أ.د. عفيفي كتاباً نسبه إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، حققه ونشره في دار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت عنوان: "المنظومة النحوية المنسوبة للخليل بن أحمد الفراهيدي" "طبعة أولى"، وهي

(١) مجلة الأحمدية، العدد الرابع، جمادى الأولى، ١٤٢٠هـ، ص ٢٥١.

(٢) المجلد ٤٩، الجزء الأول، ربيع الآخر / شوال ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

الطبعة التي سأحِيلُ إليها في هذا البحث .

وفي سنة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م طبعها في سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، المنتدى الأدبي: طبعة أولى، ولُوْحِظَ أنه حَذَفَ لفظة "المنسوبة" المذكورة في عنوان طبعة دار الكتب المصرية .

وفي سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م طبعها في الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة: طبعة أولى، وأثبت لفظة "المنسوبة" في العنوان مرةً أخرى، وهذا يدلُّ على شكِّه في صحة نسبة المنظومة إلى الخليل، ولُوْحِظَ أن المحقِّقَ يصفُ كلَّ طبعة من الطبعات الثلاث أنها الأولى .

كما ألقى أ.د. عفيفي محاضرة حول المنظومة مساءً يوم الثلاثاء ٢٠ / ٦ / ١٩٩٥م في المنتدى الأدبي بوزارة التراث القومي والثقافة العمانية، وتحدَّثَ أيضاً عنها وعن تصحيح نسبتِها إلى الخليل في الحلقة الأولى من "حوارات صالون الفراهيدي" (١) .

وبعد هذا العرض لعددٍ من الدراسات السابقة التي اتخذت من نسبة المنظومة موضوعاً لها، أو أشارت إليها، نجد أن هناك مواقفَ متباينةً حولها، فمن الباحثين من لم ينصرفُ ذهنُهُ إلى الشكِّ فيها، من أمثال أ.د. هادي حسن حمودي، والمستشرق الفرنسي الكبير "ريجيس بلاشير"، حسب إشارة أ.د. هادي، ود. عبدالله بن عويقل السلمي، ومنهم من تردَّدَ في شكِّه، وجنحَ آخرَ الأمرِ إلى التسليم بصحة النسبة إلى الخليل، وهو: أ.د. محمد جمال صقر، ومنهم من شكَّ في هذه النسبة شكًّا قوياً، لكنه حاول جاهداً أن يتلمَّسَ دليلاً يؤيدُ رغبته

(١) انعقدت هذه الحلقة في القاهرة يوم الثلاثاء ١٦ جمادى الثانية ١٤١٧هـ - الموافق ٢٩ أكتوبر ١٩٩٦م، وعنوانها: "الخليل بن أحمد الفراهيدي وجهوده في الدراسات اللغوية العربية"، طبعت ضمن كتاب: "حوارات صالون الفراهيدي"، طبعة أولى، في دار الشروق، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، إشراف وتقديم: عبدالله ابن حميد بن سيف البوسعيدي، سفير سلطنة عُمان في القاهرة آنذاك .

الشخصية في نسبة المنظومة إلى الخليل خضوعاً لإغراءات الكشف عن منظومة منسوبة إلى أحد أعلام النحو الكبار في القرن الثاني الهجري، وهو أ. د. أحمد عفيفي، ومنهم من شك في هذه النسبة، واجتهد في جمع أدلة تؤيد صحة ما ذهب إليه، وهو د. عمر عبد الرحمن الساريسي، لكن التوفيق لم يحالفه في بيان قصده.

وسيتناول البحث في الصفحات الآتية أدلة د. عمر عبد الرحمن الساريسي فيما أخذه على أ. د. عفيفي بشأن نسبة المنظومة النحوية إلى الخليل، رحمه الله تعالى، ومناقشة هذه الأدلة.

ففي الجزء الثالث من المجلد التاسع والسبعين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق نُشرَ للدكتور: عمر عبد الرحمن الساريسي بحثٌ عنوانه: "حول نسبة منظومة نحوية للخليل بن أحمد الفراهيدي"، أشار في أوله إلى أنه فُوجئَ بنسبة هذه المنظومة إلى الخليل، وشك في نسبتها، وأجمل أسباب شكّه في عددٍ من النقاط والتساؤلات العامة، وهي:

* عدم إشارة المصادر التاريخية التي ترجمت للخليل إلى نسبة هذه القصيدة إليه.
* البون الشاسع بين زمن الزعم بقيام الخليل بنظم هذه القصيدة، وبين زمن النظم التعليمي في مادة النحو.

* المصطلحات النحوية الواردة في المنظومة، لكنه عالَجها في ستة أسطرٍ مُعالِجَةً غيرَ نحويةٍ يغلبُ عليها طابعُ التساؤلات التي لم يُقدِّم لها جواباً علمياً.

* الأعلام الذين ساق الخليل أسماءهم فيها، ورأيه في الاستدلال بها على صحة نسبة المنظومة إليه.

* عثور أ. د. أحمد عفيفي "محقِّقِ المنظومة" على عشرِ نسخٍ لهذه المخطوطة، لا ذكْرَ لها في أية فهرس، ووجود هذه النسخِ ضِمنَ مجاميع.

* خُلُوْ هذه النسخ جميعاً من نسبة صريحةٍ أو غير صريحةٍ إلى الخليل .

* حداثة تواريخ النسخ .

* عثور أ.د. أحمد عفيفي على بيتين منها فقط في مقدمة خلف الأحمر، وما

يكتنفها من ضعفٍ وتمريضٍ، وآراء العلماء والمحققين في ذلك .

* ركاكة صياغة المنظومة التي تتنافى مع قوة النسخ الفني في عصر الخليل .

* حداثة الخط الذي كُتِبَ به النسخ، فلا يرقى إلى نهايات القرن الثاني الهجري ! .

كما توقف عند اعتماد أ.د. عفيفي على ما ورد في معجم " العين " المشكوك في

صحته نسبه إلى الخليل .

وسوف أتوقف في هذا البحث لمناقشة هذه الأدلة التي أيد بها شكّه في صحة

نسبة المنظومة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي .

ويؤخذ على بحث د. الساريسي إجمالاً أنه تضمّن كثيراً من التساؤلات التي

تعقبها استفهامات تدور حول ظاهر نصّ المنظومة دون أن تتعمّق فيه بما يتفق

وطبيعة البحث، وموضوعه، وعنوانه، ودون دراسة علمية جادة للأعلام، أو

المصطلحات، أو القضايا النحوية، فبعد تساؤله - مثلاً - عن تاريخ النسبة إلى

الخليل، وعن البون الشاسع بين زمن الخليل وزمن النظم التعليمي في مادة النحو،

وعن الزمن اللازم لتطور أي موضوع فكري نجده يقول: (وبعد، فلا أدري إذا كانت

هذه الإشارات كافيةً لاستنتاج علاقة هذه المخطوطة بالخليل أم لا؟) (١) .

وسوف أتبع في هذا البحث المنهج الوصفي النقدي التحليلي، مورداً كلاماً

د. الساريسي ويتلوه الرد، إن شاء الله تعالى .

١ - الشك في النسبة اعتماداً على ما ورد في "مقدمة في النحو" لخلف

الأحمر:

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٧ .

ذكر د. الساريسي أن (مِمَّا يُقَوِّي الشُّكَّ في هذه النسبة للخليل أنها الوحيدة منذ نهاية القرن الثاني الهجري حتى عام ١٩٩٥م الذي حُقِّقَ فيه هذا الكتاب، فالنحاة لا يذكرون أن له "أي الخليل" قصيدةً في النحو، كما يقولُ محققُ كتاب: "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر نفسه)^(١).

ويرى أن عنوان "مقدمة في النحو" المنسوب إلى خلف عنوان معاصر، وليس في القديم كتابٌ يحمل هذا العنوان، ومقدمة ابن خلدون "ت ٨٠٨هـ" عنوان أطلق على كتاب ابن خلدون مؤخراً، يقول: (ولا أدري إذا كان يحقُّ لي أن أفصحَ عن إحساسٍ آخرَ خافتٍ يُخالِجُ النفسَ في هذا الصدد، وهو عنوانُ الكتاب الذي توفِّي مؤلفه في نهايات القرن الثاني الهجري "مقدمة في النحو"، ألا يبدو عنواناً معاصراً؟ وهل سمعنا بكتابٍ في العصور السحيقة يحمل اسم "مقدمة"؟...)^(٢).

وأرى أنه كان يجب على د. الساريسي أن يَصْرِفَ اهتمامه إلى الدراسة العلمية الموضوعية الداخلية لهذه "المقدمة" بدلاً من البحث في أمورٍ بعيدةٍ لا تتصلُ بنقطة البحث، فيتناول مصطلحاتها، وأعلامها، والمسائل النحوية الواردة فيها، كما أن هناك فرقاً زمنياً كبيراً بين وفاة خلف ووفاة ابن خلدون يزيد على ستة قرون، فلا يصحُّ التلبُّثُ عند عنوان "المقدمة" هنا.

وعنوان "مقدمة" ليس معاصراً، كما ذكر؛ لأن هناك كثيراً من الكتب التي تحمل هذا العنوان، ونسبتها المصادرُ إلى مؤلفيها، منها: أن أبا عمَرَ صالح بن إسحاق الجرمي "ت ٢٢٥هـ" أَلَفَ مختصراً في النحو سماه: "المقدمة"^(٣)، وهناك أيضاً: "مقدمة في النحو"، و"مقدمة الفرائض" لأحمد بن فارس اللغوي "٣٩٧هـ"^(٤)،

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٧٩.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٠.

(٣) انظر: كشف الظنون ٢ / ١٩١٤.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٧ / ٢، والبعية ١ / ٣٥٢.

و"المقدمة في النحو"، لإسماعيل بن حماد الجوهري، "ت ٣٩٨هـ" (١)، و"المقدمة المحسبة"، لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي "ت ٤٦٩هـ" (٢)، و"المقدمة في النحو"، لعلي بن فضال أبي الحسن المجاشعي، "ت ٤٧٩هـ" (٣)، و"مقدمة في النحو"، لمحمد بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين أبي الفرج النحوي البصري، "ت ٤٩٩هـ" (٤)، و"مقدمة في النحو"، لأبي زكريا الخطيب التبريزي، "ت ٥٠٢هـ" (٥)، ووصفها القفطي بأنها عزيزة الوجود، حسنة المقصد، و"المقدمة في النحو"، لمحمد بن يحيى الزبيدي، "ت ٥٥٥هـ" (٦).

وقد كان ورودُ بيتين من المنظومة في "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر منسويين إلى الخليل دافعاً قوياً للمحقق "أ.د. عفيفي" إلى تأكيد نسبتها إليه (٧)، لكن د. الساريسي لم يلتفت إلى هذا الأمر، وخالف أ.د. عفيفي، فكان شكّه في صحة نسبة المنظومة إلى الخليل بسبب ورود هذين البيتين في "مقدمة" خلف الذي عرّف بعدم الأمانة في الرواية، وتناول أموراً شكلية تتعلق بحدائث العنوان (٨)، وكان الأولى به أن ينصرف إلى البحث في صحة نسبة "المقدمة" إلى خلف الأحمر؛ ليفسد الاستناد إلى ما ورد فيها؛ لأن في نسبتها لخلف نظراً، وأكاد أقطع أنها غير صحيحة؛ لما يأتي:

- (١) انظر: معجم الأدباء ٢ / ٢٦٨، والبيغية ١ / ٤٤٦.
- (٢) انظر: إنباه الرواة ٢ / ٩٥، وقد طبع شرحها للمرة الأولى في جزأين في المكتبة العصرية بالكويت، تحقيق د. خالد عبدالكريم، في سنة ١٩٧٧م.
- (٣) انظر: معجم الأدباء ٥ / ٢٩٠، وإنباه الرواة ٢ / ٢٩٩.
- (٤) انظر: معجم الأدباء ٧ / ٣١، والبيغية ١ / ١٧٠.
- (٥) انظر: معجم الأدباء ٧ / ٢٨٧، وإنباه الرواة ٤ / ٢٤.
- (٦) انظر: معجم الأدباء ٧ / ١٣٥، والبيغية ١ / ٢٦٤.
- (٧) انظر: مقدمة التحقيق ٣٩.
- (٨) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٢.

١. لم ينقل عنها أحد من النحويين القدامى، والناقلُ عنها من المحدثين، كالطناحي^(١)، والسامرائي^(٢)، كان نقله مصحوباً بالشك في صحة نسبتها إلى خلف. ٢. لم يرد لهذه "المقدمة" ذكر بين مصنفات خلف الأحمر في المصادر التاريخية التي ترجمت له كافة^(٣).

٣. اشتهار خلف بأنه أحدُ رواة الشعر والغريب واللغة، وأنه كان أعلم الناس بالشعر، وأقدرهم على قافية، فشهرةُ بالشعر ونقده وروايته غطت على علمه بالنحو، فلا نجدُ له ذكراً في كتب النحاة، ولم يصفه واحدٌ ممن ترجموا له بأنه نحوي^(٤).

٤. خلف الأحمر بصريٌّ، تتلمذ على شيوخ البصريين، من أمثال يونس، والأخفش، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وصحِبَ سيبويه، وأخذ عنه الأصمعيُّ، لكننا نجد في "المقدمة" مصطلحاتٍ نحويةً كوفيةً، مما يدفَعُ نسبتها إليه، مثل مصطلح: "الخَفْض"^(٥)، و"النَّسَق"^(٦)، و"الجَحْد"^(٧)، وفي الوقت نفسه نجد فيها مصطلح "النَّفْي"^(٨)، و"حروف العطف"^(٩)، و"حروف الصفات"^(١٠)، بمعنى حروف الجر، وهي اصطلاحاتٌ بصريةٌ، وكأنه يخلطُ بين مصطلحات البصرة والكوفة، وواضعها - بذلك - يُعدُّ من المتأخرين، وفي هذا

(١) انظر: الفصول الخمسون ٢٩، ٣٠، ودراسات عربية وإسلامية ٥٦٦.

(٢) انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٣٥، ١٣٦.

(٣) انظر: طبقات النحويين ١٦١ - ١٦٥، وإنباه الرواة ١ / ٣٤٨ - ٣٥٠، وإشارة التعيين ١١٣، والبلغة ٩٨، والبيغة ١ / ٥٥٤، ومعجم المؤلفين ١ / ٦٧٣، وغيرها.

(٤) انظر: إنباه الرواة ١ / ٣٤٨.

(٥) انظر: المقدمة ٣٥، ٤٣، ٤٧، ٥٣، ٥٧، ٦٠، ٧٣، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٨.

(٦) انظر: المقدمة ٨٥.

(٧) انظر: المقدمة ٦٩.

(٨) انظر: المقدمة ٥٣، ٩٣.

(٩) انظر: المقدمة ٨٥.

(١٠) انظر: المقدمة ٤٣.

الصدد يقول سعيد أبو العزم عن "عز الدين التنوخي" محقق "مقدمة خلف":
(وذكر في مقدمة التحقيق أنه عَرَضَهُ على نحاة مصر، أمثال أستاذنا علي النجدي
ناصر، وأ. د. محمد الفحّام، الذي رأى أن المصطلحات النحوية الواردة بها لا
تختلف عن مصطلحات البصريين، وهو رأيٌ فيه شيءٌ من التجوّز؛ لأن كثيراً من
مصطلحاتها لم يرد في كتاب سيبويه، وهما متعاصران، وهي مصطلحاتٌ كوفيةٌ،
تميّزُ بها نحو الكوفيين ومذهبهم) (١).

٥. اضطربت أقوال محقق "المقدمة" بشأن صحة نسبتها إلى خلف، والشكُّ
عنده هو الغالب، يقول: (إن هذه المقدمة ليس لها أختٌ في خزائن الأرض تُساعدُ
على التثبُّتِ من صحة نسبتها لخلف الأحمر) (٢)، وإن كان ظهورُ أختٍ لها لا
يُعينُ على هذا، وقال: (... وأما مقدمة "خلف" هذه، فليس لها من أدلة العزوِ
هذه ما يُعتمدُ عليه فيكونُ مُسلمَ الثبوتِ) (٣)، كما أن عَرَضَ المحقق "المقدمة"
على كثيرين من أبناء عصره يؤكدُ شكَّهُ في صحة نسبتها لخلف، ولم يكن
بعضهم من أهل هذا الشأن (٤).

٦. تاريخُ النسخة الوحيدة الموجودة حديثاً "سنة ٨٣٦هـ"، كما أنها طُوِّلتُ
"سنة ١٠٥٠هـ"، وحادثةُ التواريخ في هذا المقام من مؤيّداتِ الشكِّ، وكذلك جهلُ
الناسِخ، وعدمُ معرفته بالضبط الصحيح، وتلفيقُ الأبياتِ وتحريفُها يُقوّي الشكَّ أيضاً.

٧. لم يرد للمنظومة النحوية ذِكْرٌ في كتاب سيبويه الذي أقام بناءه على كلام
أستاذه الخليل، وهو أوّلَى بالنقل من تصانيفه، وإِعلاءِ ذِكْرِها، وليس "خلف" الذي
كُثرت اتهامات المؤرّخين له بالوَضْعِ والانتحال، وحاول المحققُ "أ. د. عفيفي" نَفْيَ

(١) المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها ١١١، ١١٢.

(٢) مقدمة تحقيق "مقدمة في النحو": ٤.

(٣) مقدمة تحقيق "مقدمة في النحو": ٤، وانظر منها: ٣، ٢٨.

(٤) مقدمة تحقيق "مقدمة في النحو": ٥، ٦.

هذه التهمة عنه، وحثته أن الأمر هنا "متعلق بقصيدة نحوية، ليس الغرض منها اجتماعياً، أو سياسياً، أو مدحاً، أو ذمّاً، فإن أمر الشك لا مجال له هنا" (١)، ولكننا لا نتهم "خلفاً" هنا بالوضع والانتحال؛ لأنه ليس من شأن هذا البحث، وإنما ننفي نسبة هذه "المقدمة" إليه، ويترتب عليه أنه لا يصحُّ الاعتداد بما جاء فيها دليلاً على صحة نسبة المنظومة إلى الخليل.

٢ - شك د. عمر الساريسي استناداً إلى ما جاء في كتب التراجم:

ذكر د. الساريسي أن الكتب التي ترجمت للخليل لم تنسب هذه المنظومة إليه، وأن الاستثناء الوحيد هو ذكرها في كتاب: "مقدمة في النحو" لخلف (٢)، وقد تقدم الرد على هذا القول.

٣ - استناده على اعتقاده في أن ألفية ابن معطٍ أقدم منظومة نحوية:

وقال: (إن أقدم أثر روي في هذا الباب، في حدود ما أعلم، هو ألفية ابن معطٍ

الذي ذكره ابن مالك الأندلسي "ت ٦٧٢هـ" في ألفيته:

وَتَقْتَضِي رِضاً بَعِيرٍ سَخَطٍ فَائِقَةُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ
وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا

وابن معطٍ هذا توفي عام ٦٢٨هـ) (٣).

وليس ما ذكره صحيحاً؛ لأن "الأرجوزة النحوية"، لأحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة ٣٧٠هـ التي نقل أبو حيان شيئاً منها في كتابه: "تذكرة النحاة"، هي أقدم أرجوزة نحوية انتهت إلينا، وهي أرجوزة في النحو والصرف، تنيف على ألفي بيت، احتوت على نظم سهل وعلم جم، وقد انتهت إلينا قبل هذا التاريخ "تاريخ وفاة ابن معطٍ بنحو قرنين ونصف قرن من الزمان، وتلتها "ملحة الإعراب"،

(١) مقدمة تحقيق المنظومة ٤١.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٧٧، ٥٧٨.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٠.

لأبي القاسم الحريري "ت ٥١٦هـ"، وهاتان القصيدتان النحويتان هما اللتان انتهيتا إلينا قبل ابن معطٍ، وَصَحَّتْ نِسْبَتُهُمَا إِلَى نَاظِمِيهِمَا^(١).

وَأَقْحَمَ هُنَا كَلَاماً لَا صِلَةَ لَهُ بِسِيَاقِ الْحَدِيثِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (ومع ذلك يذكر محققُ ألفية ابن معطٍ بعض الأسماء الصغيرة في هذا الصدد، مثل: شعبان بن محمد بن داود المصري الإقامة، الموصلي المولد "ت ٨٢٨هـ"، في منظومته: "كفاية الغلام في إعراب الكلام"، وعبد العزيز اللمطي المكناسي الميموني "ت ٨٨٠هـ"، فيما سُمِّيَ بِأَلْفِيَةِ النَّحْوِ، وَكَذَلِكَ السِّيُوطِيُّ ت ٩١١هـ فِي أَلْفِيَتِهِ^(٢)، وَلَعَلَّهُ يَقْصِدُ بِالصَّغِيرَةِ: الْمَتَأَخَّرَةَ، وَلَا صِلَةَ لِهَذَا الْكَلَامِ بِمَوْضُوعِ بَحْثِهِ؛ لِأَنَّ الْآثَارِيَّ وَالسِّيُوطِيَّ مِنَ الْمَتَأَخَّرِينَ، وَإِرَادُ ذِكْرِهِمَا هُنَا لِنَ يَاقِدُمُ شَيْئاً ذَا بَالٍ لِمَوْضُوعِ بَحْثِهِ.

وقال: (ففي عصر الخليل قُعدتُ أُولَى القواعد النحوية والصرفية في عصر الخلفاء الراشدين والقرن الثاني الهجري على أيدي الخليفة علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وأيادي بعض الصحابة المُخَضَّرَمِينَ من أمثال أبي الأسود الدؤلي ورجاله الذين بدأوا في بناء أساسيات النحو وعلله^(٣)).

وليس هذا كلاماً علمياً، ولا يصلحُ أن يتضمَّنه بحثٌ منشورٌ في أمَّاتِ المجلات العلمية المحكمة المتخصصة، فما صلةُ عصر الخليل بعصر الخلفاء الراشدين؟ وقد وُلِدَ الخليل سنة ١٠٠هـ، وآخِرُ الخلفاء الراشدين، وهو عليُّ بن أبي طالب، رضي الله عنه، قد استشهدَ سنة ٤٠هـ، وإن قيل: إن عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه، هو آخِرُ الخلفاء الراشدين، فإن وفاته سنة ١٠١هـ، وما صلة القرن الثاني الهجري بعصر الخلفاء الراشدين حتى يُعْطَفَ عليه؟ وما دليلُهُ على أن أبا الأسود ورجاله هم

(١) انظر: الفصول الخمسون ٣٠ - ٣٢، وارتشاف الضرب، ط الخانجي، ٣ / ١١٩٩، وتذكرة النحاة ٦٨٧، والبلغة ٦٥، والأشباه والنظائر ١ / ٣٠٠، ٣٠١، وبغية الوعاة ١ / ٣٩٢.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٠.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٢.

الذين بدأوا في بناء أساسيات النحو وعلمه؟ ومن هم رجال أبي الأسود؟ هذا كلام عام مضطرب لا يستقيم، ولا يدعّمه دليل، وقد ورد في غير سياقه.

٤ - المصطلحات النحوية في المنظومة في رأي د. الساريسي:

تناول د. الساريسي المصطلحات النحوية في المنظومة، وموقف المحقق "أ.د. عفيفي" منها في ستة أسطر، ولم تحط منه بدراسة نحوية علمية منهجية، وذكر أن أ.د. عفيفي يحكمُ بنسبة المنظومة إلى الخليل بسبب تناثر هذه المصطلحات فيها، قال: (أما المصطلحات فمثلُ الصفة، والرفع، والجر، والنصب، والجزم، وما لم يُسمَّ فاعله، وبسبب تناثر مثل هذه المصطلحات في هذه المنظومة يحكمُ بنسبتها للخليل الذي عُرف أنه رأسُ مدرسة البصرة في النحويين، ومعلمُ الكسائي في رأس مدرسة الكوفيين أيضاً)^(١).

ثم تساءل قائلاً: (ولا أدري إذا كان مثل هذا الأمر يقوّي هذه النسبة، إذا كانت المصطلحات النحوية والصرفية مشاعاً يستخدمها الباحثون في موضوعاتها منذ أن عُرِفَتْ، وفي كلِّ زمانٍ ومكانٍ؟)^(٢).

نعم، دراسة المصطلحات النحوية والصرفية دراسةً نحويةً منهجيةً علميةً جادةً يمكن أن تكون سبباً رئيساً في تقوية هذه النسبة، كما أنها يمكن أن تكون سبباً رئيساً في تأكيد نفيها، بعد المقارنة الدقيقة بين هذه المصطلحات الواردة في المنظومة ودراستها، واستخدام الخليل لها فيما نُقل عنه في كتاب سيبويه، وليست المصطلحات النحوية والصرفية مشاعاً، كما ذكر؛ لأن هناك مصطلحات نحوية بصرية، ومصطلحات نحوية كوفية، ومصطلحات مشتركة يستعملها نحاة المدرستين، ودراسة كتب أعلام نحاة المدرستين تؤكد هذا.

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٣، وانظر: مقدمة تحقيق المنظومة النحوية

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٣.

أما الدراسة السطحية العجلة غير المتخصصة للمصطلحات أو غيرها، فلا تُنتج سوى تساؤلات بلا جواب، قال الشيخ عبد السلام هارون، رحمه الله تعالى: (وأحياناً تدلُّ المصطلحاتُ الرسميةُ في الكتاب على ما يُوجَّهنا إلى تعيينِ عصرِ المؤلفِ)^(١)، ويقصد بالمصطلحات الرسمية ما تواضع عليه أهل الفن الواحد من مصطلحات.

وستتناول هنا عدداً من المصطلحات النحوية الواردة في المنظومة؛ لبيان صلتها بمصطلحات الخليل وسيبويه، رحمهما الله تعالى، وإظهار أهمية دراستها في نفي النسبة أو إثباتها، وما حكاه سيبويه في كتابه عن الخليل هو ما سيكون موضع الاعتبار في هذا المقام، فلن أنسب رأياً في المصطلح إلى البصريين إلا ما استعمله وأقره سيبويه ومن مائله من شيوخ المدرسة البصرية، كالخليل فيما نُقل عنه في "الكتاب".

١- النَّسَقُ:

لم يستعمل الخليل وسيبويه مصطلح "النسق"، ولا أحد مشتقاته، وإنما استعملوا العطف^(٢)، والضم^(٣)، والإشراك، والتشريك، والشركة، والاشتراك^(٤) مقابلاً لمصطلح "النسق" الكوفي، واستقر الرأي عند النحويين القدماء والمحدثين على أن النسق كوفي^(٥)، وذلك من خلال دراسة كتب أعلام نحاة الكوفة.

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٤٤.

(٢) انظر: الكتاب ١ / ٩٠، ١٣٩، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢ / ١١.

(٣) انظر: الكتاب ١ / ١٤٨، ٢٧٤، ٢٧٩، ٣ / ٣٤، ٤٦، ٥٠١، ٥٠٢، ٤ / ٢١٧.

(٤) انظر: الكتاب ١ / ٥٩، ٦٠، ٦٧، ٩١، ١٠٧، ١٤٨، ١٦٩، ١٩١، ٤٢١، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨،

٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٢ / ٨٢، ٥٩، ١٨٧، ١٨٨، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣ / ٢٣، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٤،

٣٨، ٤١، ٤٣، ٤٩، ٥١، ٥٢، ومصطلحات الكوفيين النحوية ١٦٤، والتواضع في كتاب سيبويه ١ /

١١٦.

(٥) انظر: شرح المفصل ٣ / ٧٤، ٨ / ٨٨، وهمع الهوامع ٢ / ١٢٨، والتصريح ٣ / ٥٤٩، ومدرسة الكوفة

٣١٥، وأبو زكريا الفراء ٤٥٣، ومصطلحات النحو الكوفي ٧٧، ودراسة في النحو الكوفي ٢٥٠ -

٢٥٢، والمصطلحات النحوية نشأتها وتطورها ١١١، ١١٢، ومصطلحات الكوفيين النحوية ١٦٣،

١٦٥، ومكانة الخليل ١٧٧، ١٧٨، والمدارس النحوية ١٦٧.

ونشأت شبهةً لدى كلٍّ من أ.د. عوض بن حمد القوزي، رحمه الله تعالى (١)، وأ.د. إبراهيم السامرائي (٢)، فنسبا مصطلح "النَّسَقِ" إلى الخليل تسليماً بصحة ما ورد في البيتين الواردين في "مقدمة في النحو" المنسوبة إلى خلف منسوبين إلى الخليل (٣).

قال أ.د. إبراهيم السامرائي: (... وشاع أيضاً أن "النَّسَقَ" مصطلحٌ كوفيٌّ، والذي عَرَفْنَاهُ أن "النَّسَقَ" جاء في كلام الخليل في "العين"، وذكره سيبويه في "الكتاب" (٤)، ولم يذكر موضعاً واحداً ورد فيه مصطلح "النَّسَقِ" في "الكتاب"؛ لأنه خلا تماماً من هذا المصطلح، أما "العَيْنُ" فمقدوحٌ في صحة نسبته إلى الخليل، كما سيأتي، وما جاء فيه يتعلق بالتفسير اللغوي وبيان المعنى للكلمة. ويرى د. مهدي الخزومي أن "النَّسَقَ" كوفيٌّ (٥)، وأدرجه د. جعفر نايف عبابنة ضمن مصطلحات الكوفيين (٦).

وفي "العين" المنسوب للخليل لم يرد ذكرٌ للنَّسَقِ من الجهة النحوية، وورد في مادة "نَسَقَ" منه ما يأتي: (النَّسَقُ من كل شيء: ما كان على نظامٍ واحدٍ عامٍّ في الأشياء، ونَسَقْتُهُ نَسَقًا، ونَسَقْتُهُ تَنَسِيقًا، وتقول: انتَسَقَتْ هذه الأشياءُ بعضها إلى بعض، أي: تَنَسَّقَتْ) (٧).

(١) انظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري ١٠٨، ١٦٩، ومصطلحات الكوفيين النحوية ١٦٦، ١٦٧.

(٢) انظر: المدارس النحوية أسطورة واقع ١٣٥، ١٣٦، ١٥٤.

(٣) انظر: مقدمة في النحو ٨٥، ٨٦.

(٤) المدارس النحوية أسطورة واقع ١٥٤.

(٥) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٣٠٥، ٣١٥.

(٦) انظر: مكانة الخليل في النحو العربي ١٧٧، ١٧٨.

(٧) ترتيب كتاب العين ٨٠٣.

الجحدُ:

ورد هذا المصطلح في المنظومة النحوية، ولم يرد في "الكتاب" على لسان صاحبه، ولا فيما حكاه عن شيخه الخليل، رحمهما الله تعالى، وإنما استعملنا النَّفْيَ مُقَابِلًا له^(١)، ولم أَر أَحَدًا نَسَبَ هذا المصطلحَ "الجحدُ" للبصريين^(٢)، فكيف بنسبته إلى إمامهم؟.

ولم يتوقف د. الساريسي عند ما جزم به أ. د. عفيفي بشأن هذا المصطلح؛ إذ قال: (وورودُ هذا المصطلح لدى الخليل - أي في المنظومة - يؤكد أنه بصري، أخذه الكوفيون من الخليل، فشاع على ألسنتهم، وبهذا فلا مجال لقول بعض المحدثين - يقصد د. الخزومي: إن هذا المصطلح كوفي، يعني النَّفْيَ...)^(٣)، وقال: (ووجودُ هذا المصطلح المتكرر عند الخليل - أي في المنظومة - يؤكد عدم صحة أن المصطلح كوفي)^(٤)، والذي أوقع أ. د. عفيفي في هذا استقرارُ صحة نسبة المنظومة للخليل عنده سلفاً، ورغبته الشخصية في نسبتها إليه.

وورد في "العين" في مادة "جحد" قوله: (جحد: الجحدُ: ضدُّ الإقرار كالإنكار والمعرفة، والجحدُ من الضيقِ والشُّحِّ، ورجُلٌ جحدٌ: قليلُ الخيرِ...)^(٥).
والثابتُ في الاستخدام عند نحاة المدرستين أن الجحدَ كوفيٌّ، والنفيَ بصريٌّ^(٦)، وهو ما اتفق عليه النحاة المحدثون، كما تقدم.

- (١) انظر: الكتاب ١ / ٥٩، ٥٥، ٦١، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٤٦، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٢ / ٢، ٨٥ / ٣، ٤٠.
(٢) انظر: المصطلح النحوي ١٧١، وأبو زكريا الفراء ٤٤٢، ومصطلحات الكوفيين النحوية ١٨٤ - ١٨٦، ومصطلحات النحو الكوفي ١٤٦ - ١٤٩، ومدرسة الكوفة ٣٠٩، ودراسة في النحو الكوفي ٢٦٢ - ٢٦٤.
(٣) مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٦٠.
(٤) انظر: مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٦٠، ٦٢، ومدرسة الكوفة ٣٠٩.
(٥) ترتيب كتاب العين ١٢٧.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨، ٥٢، ٥٣، ٤٧٩، ٤٩ / ٢، ٨٤، ومجالس ثعلب ١٣٢، ١٥١، وشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري ٣٤، ٥٣، ٢٦٧، ٣٨٢.

الخَفْضُ:

ورد مصطلح "الخَفْضُ" في المنظومة النحوية، أما "كتاب سيبويه" الذي تَضَمَّنَ أقوالَ الخليل وآراءه ومصطلحاته فقد خلا من ذِكْرٍ له، فليس هذا المصطلحُ خليلياً، ولا بصرياً كما ذكر أ.د. عفيفي^(١)، ولم يتوقف د. الساريسي عند هذا القول، وإنما هو تسمية كوفية، ذكرها بعض البصريين واستعملوها، كما ذكر أبو القاسم الزجاجي^(٢). وذكر اللبدي أن: (الخَفْضُ بمعنى الجرِّ تسميةٌ أطلقها الكوفيون)^(٣)، وذكر عبابنة أن الجر والخفض خلا منهما كتاب سيبويه^(٤)، وليس هذا دقيقاً؛ فقد عبَّرَ سيبويه بالجر ومشتقاته^(٥)، وذكر حروف الجر^(٦)، وأطلق عليها حروف الإضافة^(٧). ويقول أ.د. السامرائي: (... فالوجهُ أن يقال: إنَّ الخليلَ أولُ من استعمل الخَفْضَ ...) ^(٨)، وهذا سهوٌ منه، ولم يقدم دليلاً على ما قال.

وعند تعرض صاحب "العين" لمادة "خَفْضُ" قال: (الخَفْضُ: نَقِيضُ الرَّفْعِ، وَعَيْشٌ خَفْضٌ: ذُو دَعَاةٍ وَخِصْبٍ، وَخَفَضْتُ الشَّيْءَ فَأَنْخَفَضْتُهُ وَاخْتَفَضْتُ...) ^(٩). ولم يتعرض صاحب "العين" لبيان المصطلحات النحوية وتعريفها والتمثيل لها، فلا يَصِحُّ الاستدلالُ بما جاء فيه على صحة نسبة المنظومة إلى الخليل؛ لأن ما ورد

(١) انظر: مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٦٦ - ٧١.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو ٩٣، والمقتضب ١ / ١٨٤، ٢ / ٣٤٧، ٣ / ٦٠، ٦١، والأصول ١ / ٤٠٨.

(٣) انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٧٦، وابن الناظم النحوي ٢٦٦، ٢٦٧.

(٤) انظر: مكانة الخليل في النحو العربي ١٦٠.

(٥) انظر: الكتاب ١ / ١٣، ٢٢.

(٦) انظر: الكتاب ١ / ٩٤، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٠، ٣٩٥، ٤١٩، ٣ / ١٤٧، ٤٩٦.

(٧) انظر: الكتاب ١ / ٣٩، ٩٢، ١٠٦، ٢ / ٣٠٩، ٣ / ٨٢، ٤٩٦، ٤٩٧، والمقتضب ٤ / ١٣٦، ومكانة

الخليل في النحو العربي ١٦٣.

(٨) المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٣٢، وانظر: مدرسة الكوفة ٣١١، وأبو زكريا الفراء ٤٣٧، ٤٣٨؛ فقد

سها المخزومي والأنصاري، فنسبوا "الخفض" للخليل دون أن يقدموا مثلاً واحداً يؤكد ما ذهبوا إليه.

(٩) ترتيب كتاب العين ٢٣٣.

فيه لا يَعْدُو أن يكون تفسيراً لغوياً لتلك الجذور كغيره من المعجمات اللغوية. وهناك الكثير من المصطلحات النحوية الكوفية الواردة في المنظومة النحوية التي يطول المقام بدراستها، وأكتفي بالمصطلحات الثلاثة السابقة، والإحالة إلى المصطلحات الكوفية الأخرى التي لم ترد في "الكتاب"، ومنها: "ما لم يُسمَّ فاعله" (١)، و"لا التبرئة" (٢)، واصطلاح "التبرئة" وإطلاقه على "لا" صنعة الفراء، ولم يرد في "الكتاب"، واستعمله ثعلب (٣)، و"الصفات"، بمعنى "الظروف" (٤)، ولم يستعمل الخليل وسيبويه في "الكتاب" الصفة أو المحل، بمعنى الظرف، فهما كوفيان، فالصفات أو الصفة من صنعة الكسائي، والمحل من صنعة الفراء (٥)، لكنه استعملهما في معانيه (٦)، وذكر ابن منظور (٧)، والزبيدي (٨) أن المحل من صنعة الكسائي، والصفات من صنعة الفراء، واستعمل سيبويه مصطلح "المستقر" بمعنى الظرف، أي: مُسْتَقَرٌّ فيه (٩)، وعبارة الخليل وسيبويه وعامة البصريين: "الظرف" (١٠).

(١) انظر: مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٨٣، ٨٤، ومصطلحات النحو الكوفي ٦٣ - ٦٦، ودراسة في النحو الكوفي ٢٧٨، ٢٧٩ وأبو زكريا الفراء ٤٤٤، ٤٤٥، والمصطلح النحوي ١٤٣، ١٤٤، والمدارس النحوية أسطورة وواقع ١٢١، ١٢٢.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٨٦، والكتاب ٢ / ٢٧٤، ومصطلحات الكوفيين النحوية ١٣٦، ١٣٧. (٣) انظر: مجالس ثعلب ١٣١، ١٣٢، ومصطلح النحو الكوفي ١٥٨، ودراسة في النحو الكوفي ٢٦٩ - ٢٧١، والمصطلح النحوي ١٧٢، ١٧٣، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢١.

(٤) انظر: المنظومة ٢٣٩، ٢٤٧، والأصول ١ / ٢٠٤، ٢٠٥، والتصريح ٢ / ٥٠٣، ومصطلحات الكوفيين النحوية ١٤٨، والمصطلح النحوي ١٦٣.

(٥) انظر: الأصول ١ / ٢٠٤، والتصريح ٢ / ٥٠٣، والمصطلح النحوي ١٦٣.

(٦) انظر: معاني القرآن ١ / ١١٩، ٣٦٢.

(٧) انظر: اللسان ٧ / ٢٢٩.

(٨) انظر: التاج ٢٤ / ١١١.

(٩) انظر: الكتاب ١ / ٥٦، ٥٥، ٢ / ٨٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٢، ٣ / ٢٤، والأشياء والنظائر في النحو ٢ / ٢٣١.

(١٠) انظر: الكتاب ١ / ٦٨، ٦٩، ٨٥، ١٠٤، ١٠٥، ١١٧، ١١٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٦، ١٨١، ٢١١، ٢١٦، ٢٣٥، ٢٤٠، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٦، ٢ / ٣٠٢.

وخلاصة الأمر أنه لا يصح الاستدلال بورود المصطلحات النحوية السابقة في المنظومة على إثبات صحة نسبتها للخليل؛ لأنها لم ترد في "الكتاب" على لسان الإمامين، الخليل وسيبويه، ولا يصح، أيضاً، المقارنة بين ما جاء في "الكتاب"، وما جاء في "المنظومة"، و"العين"، و"الجميل" المنسوبة للخليل، رحمه الله؛ لأنها مقارنة بين ما ثبتت نسبته يقيناً لمؤلفه، وهو "الكتاب"، وما اکتُنِفَ بالشك من كل وجه، ونسبة المنظومة للخليل تهدم بناءً مستقراً بشأن المصطلحات النحوية ونسبتها إلى أصحابها من نحاة المدرستين، وقد عبّر أ. د. عفيفي عن هذه النتيجة التي أراها مغلوطة بقوله: (إن دراسة تلك المنظومة تؤدي إلى نتائج مهمة؛ أولها أن كثيراً من المصطلحات التي نسبت خطأ إلى الكوفيين لم تكن للكوفيين، ولكنها للبصريين، وللخليل بشكل خاص...) (١).

٥ - أعلام المنظومة النحوية في رأي د. الساريسي:

تناول د. الساريسي أعلام المنظومة بإيجازٍ شديدٍ، وانتهى إلى أنه ليس فيها ما يستحقُّ أن يكون دليلاً على صحة نسبة المنظومة للخليل؛ لأن بعضها أسماء معاصرة، وبعضها يُسمَعُ في أطراف الخليج العربي وحضرموت، وأن قطرناً لم يكن من تلاميذ الخليل، وأنه توفيَّ بعده بأكثر من ثلاثين عاماً، فكيف يمكن أن يكون أخاً للخليل وبينهما هذه السنون الطويلة؟ ورجَّح أن ذكره وردَّ للتعمية والتدليس (٢)، ولا أرى وجهاً لآخر كلامه، كما سيأتي.

ويقول عن الأعلام: (فبعضها قد يُطلق على أناسٍ يولدون في عصرنا الحاضر، مثل: شوزب، ومرحب، وحوشب، ومنها ما يمكن أن يُسمَع في بعض أطراف الخليج العربي وحضرموت) (٣).

(١) حوارات صالون الفراهيدي ٤٩ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٣، ٥٨٤ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٣ .

وليس هذا صحيحاً، فليس في هذه البقاع من يحمل هذه الأسماء في عصرنا الحاضر، ولا منذ مئات السنين.

رأى د. الساريسي في ذِكْرِ قَطْرَبٍ في المنظومة:

رأى د. الساريسي أن اسم "قطرب" يستحق الوقوف عنده، قال: (والاسم الوحيد الذي يمكن أن يُوقَفَ عنده في هذا المجال هو اسم "قَطْرَبٍ"، فهو مذكور من بين النحويين القائلين بنصب التاء إذا كانت ضمير رفع اتصلت بالفعل الماضي: فَنَصَبَتْ لَمَّا أَنْ أَتَتْ أَصْلِيَّةً وَكَذَاكَ يَنْصِبُهَا أَخُونَا قَطْرَبُ (...)(١).

وليس هذا صحيحاً؛ لأن التاء إذا كانت ضمير رفع، واتصلت بالفعل الماضي، فلا قائل بنصبها، وإنما تكون ضميراً متصلاً مبنياً في محل رفع فاعل، أو نائب فاعل، فلم يدرك د. الساريسي مراد الناظم، والمقصود بالبيت هنا أن جمع المؤنث السالم المختوم بالألف والتاء الزائدتين يُنصَبُ بالكسرة، فإذا كان أحدهما أصلياً يُنصَبُ بالفتحة، ويؤيد هذا أن هذا البيت جاء في باب من المنظومة عنوانه: "باب التاء الأصلية وغير الأصلية"، أورد فيه كلمات جاءت التاء فيها زائدة منصوبة بالكسرة، وأخرى جاءت التاء فيها أصلية منصوبة بالفتحة، قال الناظم فيه (٢):

والتاء إن زادت فحفض نصبها

ما عن طريق الحفض منها مهرب

فتقول: إن بنات عمك خرد

بيض الوجوه كأنهن الربرب

وسمعت عمات الفتى يندبنه

كل أمرئ لا بُدَّ يوماً يندب

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٣.

(٢) المنظومة ٢١٠، ٢١١.

وَدَخَلْتُ أَبْيَاتَ الْكِرَامِ فَأَكْرَمُوا
زَوْرِي وَبَشُوا فِي الْحَدِيثِ وَقَرَّبُوا
وَسَمِعْتُ أَصْوَاتًا فَجِئْتُ مُبَادِرًا
وَالْقَوْمُ قَدْ شَهَرُوا السُّيُوفَ وَأَجْلَبُوا
فَنَصَبْتُ لِمَا أَنْ أَتَتْ أَصْلِيَّةً
وَكَذَلِكَ يَنْصَبُهَا أَخُونَا قُطْرُبُ

فيقصد الناظم بكلمة: "أصلية" أن التاء في قوله: "أبيات"، "أصواتاً" أصلية، وفي هذه الحالة تُنصَبُ هذه الكلمات بالفتحة، على الأصل، لا الكسرة، ولا تكون من جمع المؤنث السالم؛ لفقدها شرطَ زيادة الألف والتاء.

ويقصد بقوله: "فَنَصَبْتُ": فتحت التاء لِمَا أَتَتْ من أصل الكلمة، ويقابله قوله: "والتاء إن زادت فَخَفُضَ نَصْبُهَا"، أي: يُنصَبُ جمعُ المؤنث السالم بالكسرة إذا كانت التاء زائدة، وهذا هو مراد الناظم.

ولكن يبدو أن د. الساريسي لم يطالع المنظومة، فلم يعرف السياق الذي ورد البيت فيه.

وذكر قطرب في هذه المنظومة يُعدُّ من أدلة النفي؛ لأن المصادر لم تُمدَّنَا بأية إشارة إلى تَلْمَذِ قُطْرُبٍ للخليل، وأخذه عنه، فكيف يُمكن أن يشير الخليل إلى رأيه؟ وسيبويه الذي تَلْمَذَ قُطْرُبُ له، وهو الذي لَقَّبَهُ بِلَقْبِهِ، لم يُشر إليه في "الكتاب"، ولم يذكر رأياً له في هذه المسألة، ولا في غيرها من المسائل، ولم ينقل النحويون من هذه المنظومة على كثرة ما نقلوه عن الخليل، والخليل نفسه لم يُحلِّ إليها فيما نُقل عنه من آراء، ولا أشار إليها سيبويه، وهو أقرب تلاميذه إليه، كما أن ذَكَرَ سيبويه فيها كان أولى من ذَكَرَ قُطْرُبُ، وهو ما لم يحدث.

ويقول د. الساريسي: (أَغْلَبُ ظَنِّي أَنَّ نَاطِمَ هَذِهِ الْمَخْطُوطَةِ قَدْ أوردَ هَذَا الْاسْمَ

"قُطْرُب" لِلتَّعْمِيَةِ وَالتَّدْلِيْسِ، وَقَدْ أَسْعَفَتْهُ الْقَافِيَةُ عَلَى ذَلِكَ، وَعِبَارَةٌ: "أَخُونَا قُطْرُبٌ"، رُبَّمَا تَشْبِيْ بِذَلِكَ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ لَهْجَةٍ شَعْبِيَّةٍ لَا تَرْقَى إِلَى لُغَةِ الْخَلِيْلِ (١). وَهَذَا إِغْرَاقٌ فِي الظَّنِّ، وَإِغْرَابٌ فِي الْإِحْتِمَالِ؛ لِأَنَّ الرَّاجِحَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِسْمُ قَدْ جَاءَ -فَقَطْ- لِمُنَاسَبَةِ الرَّوِيِّ، وَلَا مَجَالَ لِلتَّعْمِيَةِ وَالتَّدْلِيْسِ، وَأَرَى أَنَّ "قُطْرُبًا" جَاءَ لِمُنَاسَبَةِ الرَّوِيِّ وَإِقَامَةِ الْوِزْنِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي ذُكِرَ اسْمُهُ فِيهَا هُنَا لَيْسَتْ خِلَافِيَّةً، وَهِيَ نَصْبُ الْمُخْتَوِّمِ بِنَاءٍ أَصْلِيَّةٍ بِالْفَتْحَةِ، وَهُوَ أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، لَيْسَ لِقُطْرُبٍ رَأْيٌ خَاصٌّ فِيهِ، وَلَكِنْ "أ. د. عَفِيْفِي" وَحَدُّهُ يَرَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ (٢).

يُضَافُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّ قُطْرُبًا لَمْ يَكُنْ ثِقَةً (٣)، وَلَا صَاحِبَ نَجْمٍ عَالٍ بَيْنَ أَصْحَابِ الْخَلِيْلِ (٤)، بَلْ كَانَ لَعِيْمَ الطَّبْعِ ذَنْبِيًّا؛ فَقَدْ قَدَّمَ تَلْمِيْذَهُ عَلَيْهِ، وَأَقْرَبَ لَهُ بِالْعِلْمِ لِجُعْلٍ جَعَلَهُ لَهُ (٥)، وَقَالَ فِي ذَلِكَ شِعْرًا، فَلَيْسَ جَدِيْرًا بِأَنْ يُذَكَّرَ قَصْدًا عَلَى لِسَانِ النَّاطِمِ، بَلْ ذُكِرَ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ وَمُنَاسَبَةِ الرَّوِيِّ.

وَمِمَّا ذُكِرَ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ وَمُنَاسَبَةِ الرَّوِيِّ كَلِمَاتٌ أُخْرَى مِثْلُ: "حَوْشَبٌ، مُهَلَّبٌ، مُصْعَبٌ، أَشْعَبٌ، شَوْزَبٌ، جُنْدُبٌ، مُعْتَبٌ، زَيْنَبٌ، مِقْنَبٌ، تَغْلِبٌ، مَرْحَبٌ، قُعْنَبٌ، مَخْلَبٌ"، وَكُلُّهَا بَائِيَةٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي أَمْثَلَةِ الْمَنْظُومَةِ، وَلَوْ كَانَ الرَّوِيُّ حَرْفًا آخَرَ لَحَلَّتْ مَحَلَّ هَذِهِ الْأَعْلَامِ أُخْرَى مُخْتَوِّمَةٌ بِهِ، فَلَا صِلَةَ لِذِكْرِ "قُطْرُبٍ" فِي هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ بِنِسْبَتِهَا إِلَى الْخَلِيْلِ.

وَقَوْلُ د. السَّارِيْسِي: (وَعِبَارَةٌ: "أَخُونَا قُطْرُبٌ" رُبَّمَا تَشْبِيْ بِذَلِكَ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ لَهْجَةٍ شَعْبِيَّةٍ لَا تَرْقَى إِلَى لُغَةِ الْخَلِيْلِ) (٦)، خَطَأٌ؛ لِأَنَّ هَذَا تَرْكِيْبٌ لِعُيُوبٍ صَحِيْحٌ

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٤.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق المنظومة ٤٩.

(٣) انظر: بغية الوعاة ١ / ٢٤٢، ٢٤٣.

(٤) انظر: أخبار النحويين البصريين ٦٤، ٦٥.

(٥) انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٠٠، وتاريخ العلماء النحويين ٨٤، وإنباه الرواة ٣ / ٢١٩، ٢٢٠.

(٦) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٤.

فصيحٌ جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١٦١]، وغيرها كثير في هذه السورة وغيرها.

وجاءت في كتاب سيبويه تراكيبُ تشهدُ بفصاحة هذا التركيب وصحته^(١).

رأى د. الساريسي في ذِكْرِ "زيد"، و"عمرو" في المنظومة:

ومما يتصل بأعلام المنظومة ذِكْرُ "زيد"، و"عمرو" فيها، ورأى د. الساريسي أن استعمالهما متأخرٌ عن عصر الخليل، يقول: (ويُخالِجُ النفسَ خاطِرٌ خَافَتْ آخِرُ وهو السؤالُ عن وُرُودِ اسمِ "زَيْدٍ" سبعَ عشرةَ مرةً في المخطوطة، وورُودِ اسمِ "عَمْرٍو" ثلاثَ عشرةَ مرةً فيها، أليسَ استعمالُ المشتغلينَ في النحوِ لاسمِ "زَيْدٍ"، و"عَمْرٍو" متأخراً عن عصر الخليل؟)^(٢).

وهذا خطأ منه؛ فقد كثر ذكر هذين الاسمين في "الكتاب"^(٣)، على لسان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي "ت ١١٧هـ"، وعيسى بن عمر الثقفي "ت ١٤٩هـ"، وأبي عمرو بن العلاء "ت ١٥٤هـ"، وهؤلاء جميعاً سبقوا الخليل، وشافهوا العربَ قبله.

وصار هذان الاسمانِ عَلَمَيْنِ في ضَرْبِ الأمثلة النحوية المصنوعة، حتَّى تَمَثَّلَ الشعراءُ بِهِمَا تَنْدَرًا، فقال ابنُ الدَّهَّانِ عن "زَيْدٍ"^(٤):

النَّحْوُ أَنْتَ أَحَقُّ الْعَالَمِينَ بِهِ
أَلَيْسَ بِاسْمِكَ فِيهِ يُضْرَبُ الْمَثَلُ

(١) انظر: الكتاب ٢ / ٦، ٧.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٤.

(٣) انظر: الكتاب ١ / ٢٨٦، ٢ / ٩٦، ١١٣، ١٨٥، ٣١٩، ٣ / ٢٤٢، ٢٨١، ٢٩٥، ٥٠٨.

(٤) البلغة ١٠٢، ١٠٤، وانظر: أخبار النحويين البصريين ٦٩، والبلغة ١ / ١٨٠، ١٨١، ٢ / ٢٣٧.

وقال السَّخَاوِيُّ عَنْ "زَيْدٍ"، وَ"عَمْرٍو" (١):

وَهُمَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو إِنَّمَا

بُنِيَ النَّحْوُ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو

وقال آخر (٢):

خَلَّ زَيْدًا لِشَأْنِهِ

أَيْنَمَا شَاءَ يَذْهَبُ

أَنَا مَالِي وَلَا مَرِيءٍ

أَبَدَ الدَّهْرَ يُضْرَبُ

وذكر أ. د. محمد جمال صقر في بحثه عن المنظومات النحوية أن "زيداً"،
و"عمراً" صارا رمزا نحويًا (٣).

٦ - رأي د. الساريسي في النسخ الخطيَّة للمنظومة:

أَخَذَ د. الساريسي على أ. د. عفيفي عثوره على عَشْرٍ نُسَخٍ مخطوطةٍ من
المنظومة ضِمْنَ مجاميع، ولا ذِكرَ لها في فهرسِ الكُتُبِ المخطوطةِ والمطبوعةِ (٤).

وليس هذا عيباً قادِحاً في تحقيقِ المحقق، ولا في صحة النسبة إلى الخليل، فهذه
الفهارسُ لا تَضُمُّ كلَّ الأعلام، ولا كلَّ تآليفِهِم، فربَّما لم يَنْتَهِ إلى مؤلفيها خَبْرُ هذه
الكتب، ووجودُ هذه النسخِ ضِمْنَ مجاميعٍ لا يَقْدَحُ في أهميتها، ولا في نسبتها؛
لأنَّ المجاميعَ يجمعُها، في الغالب، صِغَرُ الحجم، وليس قلة الأهمية، وكثيرٌ من
المجاميعِ تَضُمُّ كتباً نفيسةً نافعةً لمؤلفين معروفين، في موضوعٍ واحدٍ أو أكثر،
نُسِخَتْ وَحُفِظَتْ ضِمْنَ مجاميع، فليس صحيحاً ما ذكره د. الساريسي في قوله:

(١) البلغة ١٥٨، ١٥٩، والبلغة ١ / ٥٧١.

(٢) البلغة ١ / ٥٧١.

(٣) ص ١١٤.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٥.

(ولو وَجَدَ فِيهَا نَاسِخُوهَا أَوْ مَالِكُوهَا قِيَمَةً عِلْمِيَّةً خَاصَةً لِأُفْرِدَتْ وَحَدَّهَا) (١)،
ومن الكتب التي حفظت ضمن مجاميع "المقصد الجليل إلى علم الخليل"، لابن
الحاجب "ت ٦٤٦هـ"، وهو محفوظ في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية تحت رقم ٤٨٢٥ / ف، وغيره كثير جداً.

ويقول عن النسخ: (وليس في متن واحدة منها نسبة صريحة أو غير صريحة
للخليل، وإنما النسبة أُثبتت على أيدي الناسخين، في نهاياتها، إلا واحدة فقط
ليس فيها أية نسبة) (٢).

وليس هذا صحيحاً؛ لأن النسبة أُثبتت في بداية أكثر النسخ، وفي نهاياتها،
وأرفق أ. د. عفيفي مصورات عنها في طبعاتها، ومعني نسختان خطيتان منها أيضاً،
كما أن النسبة لا يُعتمد فيها على ما أُثبت على غلاف المخطوط، أو ما أُثبتت
الناسخ في أولها أو آخرها، وإنما يُعتمد في هذا على أمور أخرى كثيرة أكثر أهمية،
منها دراسة النص دراسة علمية منهجية، ومناقشة قضاياها، والنظر في نقول العلماء
عن هذا الكتاب مُصرحاً بعنوانه منسوباً إلى مؤلفه، وغير ذلك من ضوابط توثيق
النسبة إلى المؤلف، فيجب عدم الاعتراض بما أُثبت على غلاف مخطوط، أو فاتحته،
أو خاتمته من عنوان أو مؤلف، قال الشيخ عبد السلام هارون، رحمه الله تعالى:
(... فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ
لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المُثبت، بل لا بد من إجراء تحقيق
علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه) (٣).

وتوقف د. الساريسي عند قول الناسخ في خاتمة إحدى النسخ: (تم معروضاً

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٥.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٦.

(٣) تحقيق النصوص ونشرها ٤٤.

على حَسْبِ الطَّاقَةِ وَالْإِمْكَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهِ^(١)، وذكر أن كلامَ هذا النَّاسِخِ يَحْمِلُ مِنَ الشُّكِّ فِي هَذِهِ الْمَخْطُوطَةِ، وَفِي مَن نُسِبَتْ إِلَيْهِ قَدْرًا كَافِيًا، بِسَبَبِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ.

لكنَّ البَحْثَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ جَرَتْ عَادَةُ النَّسَاحِ أَنْ يَخْتَمُوا الْكُتُبَ الَّتِي يَنْسَخُونَهَا بِعِبَارَاتٍ كَتَبَتْ الْعِبَارَةُ، كَقَوْلِ نَاسِخِ مَخْطُوطَةٍ "نَهَايَةُ الرَّاعِبِ فِي شَرْحِ عَرُوضِ ابْنِ الْحَاجِبِ"^(٢): (والله سبحانه وتعالى أعلم)، فالمراد هنا صحة ما ورد في الكتاب، وليس صحة نسبته إلى مؤلفه، وليس شرطاً أن يلتزم النَّاسِخُ بِصِيغَةٍ ثَابِتَةٍ كَالَّتِي أَشَارَ د. السَّارِيسِي إِلَى أَنَّهُ وَجَدَهَا فِي تَحْقِيقِهِ لـ "مَجْمَعِ الْبَلَاغَةِ"، لِلرَّاعِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ، وَهِيَ قَوْلُ النَّاسِخِ: (بَلِغَ عَرَضًا عَلَى الْأَصْلِ)، وَالْعِبَارَةُ الْوَارِدَةُ فِي خَاتَمَةِ الْمَنْظُومَةِ لَا تَحْمِلُ شُكًّا، كَمَا ذَكَرَ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّاسِخِ نَفْسِهِ فِي الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ: (تَمَّتْ قَصِيدَةُ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَرُوضِيِّ، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَعَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ)^(٣).

وَيَقُولُ عَنِ النَّسْبَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي مَتْنِ الْمَنْظُومَةِ: (ثُمَّ إِنَّ الْبَاحِثَ لَمْ يَجِدْ فِي مُتُونِ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ أَوْ حَوْلَ مُتُونِهَا نَسْبَةً لِلْخَلِيلِ)^(٤).

وَلَيْسَ هَذَا صَحِيحًا؛ لِأَنَّ قَوَاتِحَ أَكْثَرِ النَّسَخِ وَخَوَاتِيمَهَا جَاءَتْ فِيهَا نَسْبَةٌ صَرِيحَةً إِلَى الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ فَقَطْ، أَوْ: "الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَرُوضِيُّ"، أَوْ "الْحَرُوضِيُّ"، وَلَكِنْ لَمْ يَرِدْ وَصْفُ النَّاسِخِ بِ"الْفَرَاهِيدِيِّ"؛ لِتَقَطُّعِ الشُّكِّ مَعَ عَوَامِلَ أُخَرَ، إِنْ وَجِدَتْ، وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ كَلَامُ د. السَّارِيسِي بِإِلْقَائِهِ عَلَى عَوَاهِنِهِ، كَمَا تَقْدِمُ.

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٦.

(٢) ص ١١٤.

(٣) نهاية الراغب ٣٨٤.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٦.

رأي د. الساريسي في النسخة الأم للمنظومة النحوية:

ومما يتصل بالكلام على النسخ الخطية للمنظومة رأيه في أسباب اختيار المحقق النسخة الأم، يقول: (وتبقى النقطة الأخيرة مُقْلَقَةً أَكْثَرَ، ألا وهي اعتماد النسخة الأم؛ إِنَّ الْمُؤَلَّفَ، "يَقْصِدُ أ.د. عفيفي مُحَقِّقَ الْمَنْظُومَةِ!!"، يَدْكُرُ أَنَّهُ اتَّخَذَ إِحْدَى النسخ العشر للمنظومة النسخة الأساس، أو النسخة الأم، للأسباب التالية:

١. كان الناسخ حريصاً على ضبطها ضبطاً صحيحاً إلى حد بعيد.
٢. جودة خطها، وعدم التباس كلماتها، أو غموض حروفها إلا في القليل النادر.
٣. من الواضح أن الناسخ كان أميناً مع نفسه، فقد كان حريصاً دائماً في هذا المجموع الذي جاء كله بخط واحد.

إن هذه الاعتبارات جميعها لا تقوم في أسس التحقيق العلمي لكتب التراث...^(١). والبحث يوافق د. الساريسي على أن هذه الاعتبارات جميعها لا تقوم في أسس التحقيق العلمي لكتب التراث، ولكنها تكون عوامل مُعِينَةً لغيرها في هذا المقام، لكن إقحام هذا الأمر في بحث يتناول نسبة منظومة نحوية لا موضع له، وإنما موضعه الكلام على منهج التحقيق، واعتماد النسخة الأصل فيه، وقد جرت عادة أعلام هذا الفن أن يكون هذا بعد تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وترتيب منازل النسخ الخطية للكتاب، وطريقة المفاضلة بينها قد أوضحها الشيخ عبدالسلام هارون، رحمه الله تعالى^(٢).

٧ - رأيه في اعتماد المحقق على كتب في أصول التربية:

يقول: (ومن الغريب أيضاً أن المؤلف يعتمد، في الحديث عن تحقيق هذا النص ونسبته، على كتب بعيدة عن مراجع أصول تحقيق المخطوطات، مثل: مناهج

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٨.

(٢) انظر: تحقيق النصوص ونشرها ٣٧، ٣٨.

البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية، ومناهج البحث في التربية وعلم النفس^(١).

ويرى البحث أنه لا إشكال في اعتماد المحقق على هذه الكتب؛ لأنها كُتِبَ في مناهج البحث، ولا تختلف مناهج البحث من علم إلى آخر، كما أن المحقق أشار إليها عند تعرضه للنقد الخارجي والنقد الداخلي للنص، وهو من أهم الوسائل المعينة على تحقيق نسبة نص ما إلى مؤلفه، فليست هذه المراجع بعيدة عن أصول تحقيق المخطوطات ونشرها، كما ذكر د. الساريسي^(٢).

٨ - رأي د. الساريسي في اعتماد أ. د. عفيفي على كتاب "العين":

يقول: (ولقد اعتمد مرة على معجم "العين" المنسوب للخليل؛ ليقوي نسبة المنظومة له، وهذا أسلوب علمي متبع في ربط مصنفات المصنف الواحد بعضها ببعض من الداخل، ولكن الشك في نسبة معجم "العين" للخليل، كما طبع ونشر، أمر ليس سهلاً نفيه)^(٣)، ولم يزد على هذا القول.

لكن أ. د. عفيفي لم يعتمد على معجم "العين" مرة واحدة بل مرات عديدة، وهو خطأ واضح منه، أما قول د. الساريسي: (وهذا أسلوب علمي....)^(٤) تناقض منه؛ لأنه أخذ على "أ. د. عفيفي" كلامه عن النقد التاريخي "الخارجي والداخلي" من وجهة نظر مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية، ثم يصفه هنا بأنه: (أسلوب علمي متبع في ربط مصنفات المصنف الواحد بعضها ببعض من الداخل)^(٥)، والداخل هذا هو: ما أشارت إليه هذه المناهج البحثية بـ "النقد الداخلي".

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٧.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق المنظومة ٣٥ - ٣٧.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٧، ٥٨٨.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٧.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٧.

والمقصود بـ"النقد الداخلي"، كما قال أ.د. عفيفي: (دراسة المادة دراسةً دقيقةً تُبيِّن هل تتعارضُ مع ما وردَ عن المؤلفِ في مصادرٍ أخرى؟ ويتطلب هذا من الباحث أن يُلِمَّ جيداً بلغةِ كاتبِ الوثيقةِ، ولغةِ العصرِ الذي عاش فيه وكتَبَ هذه الوثيقةَ)(١).

ويؤكد هذا قولُ الشيخ عبد السلام هارون، رحمه الله تعالى: (... لا بُدَّ من مراعاةِ اعتباراتٍ تحقيقية، ومنها المادةُ العلميةُ للنسخة، ومدى تطويعها لما يعرفه المحققُ عن المؤلفِ، وحياته العلمية، وعن أسلوبه، وعن عصره، والمحققُ إذا عثرَ على طائفةٍ معقولةٍ من الكتابِ منسوبةً إلى مؤلفٍ مُعَيَّنٍ في نقلٍ من النقول، كان ذلك مما يُؤيِّدُ ما يُرَجِّحُه أو يَقطَعُ به في ذلك)(٢).

أما الشكُّ في نسبة "العين" إلى الخليل، رحمه الله تعالى، فقد أَطْبَقَ العُلَمَاءُ عليها؛ لأنه حظيَ بنصيبٍ وافرٍ من الطعنِ في نسبته؛ لأن دراسةَ الكتابِ أدَّتْ (إلى أنْ مِثْلَ هذا التَّأليفِ لا يَصِحُّ أن يُنسَبَ إلى رَجُلٍ قَارَبَ الغَايَةَ في الفَضْلِ مِثْلِ الخَلِيلِ)(٣)، ويقول الزُّبَيْدِيُّ عنه: (... ومذهبنا أن نُصَلِّحَ ما أَلْفَيْنَاهُ مُخْتَلًا في الكتابِ... ونحن نرَبُّوا بالخليل، رحمه الله، عن نِسْبَةِ هذا الخَلَلِ إليه، أو التعرُّض للمقاومة له...)(٤)، وقال: (... ولو أنَّ الطاعنِ علينا يَتَصَفَّحُ صَدْرَ كتابنا المختصرِ من كتاب العَيْنِ لَعَلِمَ أَنَّا نَزَهْنَا الخَلِيلَ عن نِسْبَةِ المُحَالِ إليه، ونَفَيْنا عنه من القولِ ما لا يليقُ به، ولم نَعُدْ في ذلك ما كان عليه أهلُ العلمِ وحُدَّاقُ أهلِ النظرِ...)(٥).

(١) انظر: مقدمة تحقيق المنظومة ٣٦.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها ٤٤.

(٣) تحقيق النصوص ونشرها ٤٥.

(٤) مختصر العين ١ / ٤١، ٤٢.

(٥) استدرارك الغلط الواقع في كتاب العين ٤٥.

وأورد الزُّبَيْدِيُّ أيضاً كثيراً من الأقوال والروايات التي تؤيد ما ذهب إليه من تبرئة الخليل، رحمه الله تعالى، مما وقع في "العين" من أخلالٍ، وذكر أنه لم يقصد تخطئة الخليل في شيء من نظره، أو الاعتراض عليه فيما دقَّ وجلَّ من مذهبه^(١). وقال ابن جنبي: (وأما كتابُ "العين" ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمَلَ على أصغرِ أتباعِ الخليل، فضلاً عن نفسه، ولا محالة أن هذا تَخْلِيْطٌ لِحَقِّ هذا الكتابِ من قِبَلِ غيره...)^(٢)، وقال: (وأما "عِيَاهِم" فَحَاكِيهِ صَاحِبُ "العَيْنِ"، وهو مجهولٌ، وذاكَرْتُ أبا عليٍّ، رحمه الله، يوماً بهذا الكتابِ فَأَسَاءَ نَثَاهُ...)^(٣).

وقال الرازي: (أصلُ الكُتُبِ المصنُفَةِ في اللُغَةِ كتابُ "العَيْنِ"، وقد أُطبِقَ الجمهورُ، من أهل اللُغَةِ، على القَدْحِ فيه)^(٤).

وأشار ابن خلكان إلى هذا بقوله: (وأكثرُ العارِفِينَ باللُغَةِ يقولون: إنَّ كتابَ "العَيْنِ" في اللُغَةِ المنسوبِ إلى الخليلِ بن أحمد ليس من تصنيفه، وإنما كان قد شرَعَ فيه، ورَتَّبَ أوائله، وسَمَّاهُ "العَيْنِ"، ثم تُوَفِّيَ فأكَمَلَه تلامذته، النضرُ بن شُمَيْلٍ وَمَنْ في طَبَقَتِهِ)^(٥).

وقال الطراح الشيباني: (والعُهدَةُ في مُنكَرِ كتابِ "العَيْنِ" وَحَطَّيْهِ على الليثِ بن المظفَّرِ، وهو الذي حَمَلَ هذا الكتابَ عن الخليل، ولم يَرَوْه عن الخليل أحدٌ غيرُه، وكان الليثُ غيرَ معروفٍ بطلب العلم، ولا مشهورٍ بِحَمَلِهِ، فزاد في كتاب الخليل ما ليس منه، فأخطأ في مواضع منه كثيرة، قد بيَّنها العلماءُ، وميَّزوها في

(١) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ٤٢ - ٥٠.

(٢) الخصائص ٣ / ٢٨٨.

(٣) الخصائص ٣ / ١٩٧، واللسان ١٢ / ٤٣٠.

(٤) المحصول في أصول الفقه ١ / ٢١٠، وانظر: المزهري ١ / ٧٦.

(٥) وفيات الأعيان ٢ / ٢٤٦، وانظر: إنباه الرواة ١ / ٣٤٣، ومعجم الأدباء ٤ / ١٨٢.

تصانيفهم، وللمفضل بن سلمة في ذلك كتابٌ مُفردٌ^(١).

ومما تجب الإشارة إليه هنا أن "العين" خلا من تفسير المصطلحات النحوية التي يُشتَم منها صلّة الخليل، رحمه الله تعالى، به، وإنما تعرّض لأصولها ومعانيها اللغوية دون التطرّق إلى الوجّه النحوية التي تكشف عن مذهبه^(٢).

بل إن فيه ما يدل على مذهب الكوفيين أكثر من مذهب البصريين، ويسوقُ الزبيديُّ هذه الحجّة قائلاً: (ومن الدليل على صحة ما ذكرناه أن جميع ما وقع من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين، وبخلاف مذهب البصريين...)^(٣).

٩ - نظرٌ د. الساريسي في متن المنظومة الداخلي:

وتناول د. الساريسي المنظومة من الداخلٍ مُحاولاً جَمَعَ أدلّة نصيَّةٍ منها على عدمِ صحّة نسبتيها إلى الخليل، وهذا تناقضٌ منه؛ لأنه وقعَ فيما أخذه على المحقق، يقول: (ولدى النظر في هذه المنظومة من الداخل، بعد أن تسرّب إلينا الشكُّ فيها من الخارج، تستوقفنا ثلاث طوائف من الملاحظات...)^(٤)، وقال أيضاً: (إنّ النظر في المنظومة من الداخل يزيدُ الشكُّ لدينا في أمرِ نسبتها للخليل)^(٥)، ولم يزد على هذا، فلم يقدم أمثلة على أهمية النقد الداخلي في صحة نسبة المنظومة أو زيفها.

١٠ - عُموضُ صياغة المنظومة وركاكة تراكيبيها:

توقّف د. الساريسي عند صياغة تراكيب المنظومة، ووصفها بأنها (صياغة تبدو (١) إصلاح الإغفال في كتاب المنخل، مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم: (٣٥٦ لغة طلعت)، ورقة (٢٢)).

(٢) انظر: ترتيب كتاب العين ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٣٣، ٣٢٠، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٥٥، ٦٣٢، ٨٠٣، ٨١٣، ٨١٤، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٥٤.

(٣) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ٤٨.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٨، ٥٨٩.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٩١.

فيها الرَّكَائِةُ التي تَتَنَافَى مع قُوَّةِ النَّسْجِ الفَنِّيِّ في النثر في القرن الثاني الهجري،
عصر الخليل (١).

وأوردَ مثلاً لذلك قول الناظم:

.....
فَيَظَلُّ يَسْخَرُ مِنْ كَلَامِكَ مُعْرَبٌ

ووصفه بأنه (قريبٌ من الصياغة العامية) (٢).

وقوله:

.....
يَرْجِعُ سَلِيمًا غَانِمًا لَا يُغْلَبُ

ووصفه بأنه (صياغة شعبية) (٣).

دون أن يقدم دليلاً على صحة ما قال، وهذه التراكيبُ صحيحةٌ فصيحةٌ أفادتُ
معنى تاماً يحسُنُ السُّكُوتُ عليه، واكتملت أركانها.

وقوله:

وَعَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ مِنْ رَبِّهِ

أَزْكَى صَلَاةٍ

ووصفه بأنه (تعبيرٌ شعبيٌّ) (٤)، بلا دليلٍ يؤيد قوله، والتعبيرُ بـ: "أزكى"
مضافاً إلى "صلاةٍ" تعبيرٌ صحيحٌ فصيحٌ، وقد وردت له نظائرٌ وأشباهٌ كثيرةٌ في
القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [البقرة: ٢٣٢]،
ومنه: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]،

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٩.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٩.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٩.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٩.

ومنه: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ اذْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٢٨]. وقد وردت الصلاة على النبي المصطفى في فاتحة ألفية ابن مالك وخاتمتها، قال في فاتحتها:

مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى
وَأَلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرْقَا

وقال في خاتمتها:

فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أُرْسِلَا
وقال أبو القاسم الحريري في فاتحة "ملحة الإعراب":
وَبَعْدُ فَأَفْضَلُ السَّلَامِ
عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَامِ

وقال في خاتمتها:

ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
ويقول د. الساريسي عن الاسم الموصول "الذي" في قول الناظم:
(وَأَسْتَعْجَمَ النَّاسُ الَّذِي مِنْ مِثْلِهِمْ)

والصواب: "الذين" (١).

وأقول: دعت ضرورة الوزن إلى هذا؛ لأن المنظومة من بحر الكامل، وينكسر الوزن إذا وضعت: "الذين" هذا الموضع، واسم الموصول "الذي" مستعمل في لغة العرب في الدلالة على الجمع، وقد ورد في حديث صحيح عن الرسول ﷺ، رواه

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٩.

النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا، وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَّوْا جَمِيعًا).

فقد رُوي: "فكان الذي في أسفلها يمرون"، وروى أيضاً: "فكان الذي في أسفلها إذا استقوا مروا"، وفيه إشكال؛ لأن قوله: "الذي" مفرد، فكيف قال في شأنه: "يمرون"، أو "مروا"، ولم يقل: "يمر"، أو "مر"؟ والجواب أن هذا جائز؛ لأن "الذي" يقع عند بعض العرب للواحد والجمع؛ أي تكون بمعنى: "من"، و"ما"، فيعود الضمير إليه تارة بلفظ المفرد، وتارة بلفظ الجمع، قال القرطبي: (قال ابن الشجري هبة الله بن علي: ومن العرب من يأتي بالجمع بلفظ واحد، كما قال الشاعر:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وقيل في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]: إنه بهذه اللغة، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، قيل: المعنى: كمثل الذين استوقدوا، ولذلك قال: ذهب الله بنورهم، فَحَمَلَ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الْوَاحِدِ وَآخِرَهُ عَلَى الْجَمْعِ (١).

ويمكن أن يقال: إن "الذي" هنا مُخَفَّفَةٌ من "الذين"، وقد ذكر الزمخشري أن "الذي" لكونه اسماً موصولاً يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لكونه وُصَلَةً في وَصْفِ كُلِّ مَعْرِفَةٍ بِجُمْلَةٍ، وَتَكَاتُرُ وَقُوعُهُ فِي كَلَامِهِمْ، وَلِكونه مُسْتَطَالاً بِصِلَتِهِ، فَإِنَّهُ حَقِيقٌ

(١) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢١٢.

بالتخفيف، فَكَذَا يَقْبَلُ جَمْعُهُ "الذين" التخفيف، كما أن الياء والنون في "الذين"، ليستا كالياء والنون في جمع المذكر السالم في قوة الدلالة على الجمع؛ لذا ساغ حذفها، ولم يمتنع، كما هو الحال في جمع المذكر السالم وأشباهه^(١)، ومن ذلك يظهر أن وضع "الذي" موضع "الذين" جائز مستعمل في لغة العرب.

وقال د. الساريسي عن قول الناظم:

(وَحُرُوفُ خَفْضِ الْجَرِّ.....)

.....

أليس الخفض هو الجر؟ فكيف نُضِيفُ الشيءَ إلى نفسه؟^(٢).

أقول: إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز بإجماع البصريين، وأجازها الكوفيون بشرط أن يختلف اللفظان؛ لأن العرب لم تقل: حق الحق، ودار الدار؛ وإنما تقول: حق اليقين، ودار الآخرة، وإلى هذا ذهب الفراء، قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [يوسف: ١٠٩]: (أُضِيفَتِ الدَّارُ إِلَى الْآخِرَةِ، وَهِيَ الْآخِرَةُ، وَقَدْ تُضِيفُ الْعَرَبُ الشَّيْءَ إِلَى نَفْسِهِ، إِذَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]، والحق هو اليقين، ومثله: أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول، وليلة الأولى، ويوم الخميس، وجميع الأيام تُضَافُ إلى أنفسها؛ لاختلاف لفظها...)^(٣)، وقول الناظم: "خَفْضِ الْجَرِّ" اختلف فيه لفظُ المضافِ والمضافِ إليه. ووصف بعض عبارات المنظومة بأن (في صياغتها غموضاً حيناً، واستغراباً حيناً آخر)^(٤)، وساق أمثلة على ذلك كله، أصاب في بعضها، وجانبه الصواب في بعضها الآخر^(٥)، وليس من شأن هذا البحث تصحيح عثراته كلها فيما أخذه على

(١) انظر: الكشاف ١/٧٢، ٧٣.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٩.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٥٥، ٥٦.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٩.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٩٠.

تراكيب المنظومة وصياغتها، ولكنني أوافق في أن ركاكة بعض عبارات المنظومة يُقَوِّي الشكَّ في صحة نسبتها إلى الخليل؛ لأن الوصف بالركاكة يتناقى مع ما عُرِفَ عن فصاحة الخليل، قال عبد السلام هارون، رحمه الله تعالى: (معرفة القَدْرِ العِلْمِيِّ لِمُؤَلِّفٍ مِمَّا يُسَعَفُ فِي التَّحَقُّقِ بِنِسْبَةِ الْكِتَابِ) (١).

وذكر د. الساريسي أن في تراكيب المنظومة وجُمَلِها (ما يدلُّ على مُواضعاتٍ اجتماعيةٍ حديثةٍ ومعاصرةٍ) (٢)، وأورد كلمة "طَبِيخ" مثلاً لذلك، وذكر أنه يَحْسِبُ أنها عاميةٌ، ولكنها كلمة فصيحة صحيحة وردت في كتب اللغة والمعاجم القديمة والحديثة (٣).

ومثَّلَ بقصة الثعلب الذي رام عنقوداً من العنب، وهي قصة تراثية أيضاً، وذكر أن من هذا القبيل تكرار اسم "زيد"، و"عمرو" أكثر من عشر مرات في المنظومة، وقد أَوْضَحَ البحثُ عدمَ صحة ذلك كله.

١١ - جُمُوحُ خيالِ د. الساريسي في نسبة المنظومة:

قال د. الساريسي: (وهكذا يُخَيَّلُ للباحثِ المُدَقِّقِ أن نحوياً عُمَانِيًّا غَيْرُوراً من أهل القرون الثلاثة الأخيرة في زماننا قد استهوته رواية مولد الخليل في بعض أنحاء سلطنة عُمان، فَهَبَّ محاولاً إثباتَ هذا الأمرِ، فَنَظَّمَ نحواً من ثلاثمائة بَيْتٍ يَشْرَحُ فيها بعضَ القضايا النحوية، وينسبها له، ثم تناسخ الناسخون هذه النسبة للخليل...) (٤)، ويرى البحث أن هذا خيالٌ جامعٌ، وافترض محضٌ لا دليل عليه، وإنما تُؤَكِّدُ النسبةُ أو تُنْفِي بِأدلةٍ علميةٍ يُتَوَصَّلُ إليها بطريقةٍ منهجيةٍ، وليس بالتخيل والافتراضات التي لا يؤيدها نصٌّ، ولا يدعمها دليلٌ، وقد تكون نسبة

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٤٥.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٩٠.

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٥ / ١٢٦، والقاموس المحيط ١ / ٢٥٥، وتاج العروس ٧ / ٢٩٧ - ٣٠٠.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٩٥.

هذه المنظومة إلى الخليل، رحمه الله تعالى، من عملِ الناسخ، وتابعه عليها من نقل عنه؛ إذ وجدَ موضوعها نحوياً فنسبها لأشهر أئمة النحو.

١٢ - رأي د. الساريسي في وزن المنظومة وتجدد رويها:

وعن وزن المنظومة يقول: (وفي النفس أمر آخر يأتي، هذه المرة، من الوزن العروضي لهذه القصيدة، فالذي أعرفه أن هذه القصائد الطويلة المنظومة أو الألفيات إنما تُنظَّم على وزن بحر الرجز، وبقافيةٍ ورويٍّ متجددين في كل شطرين متقابلين في العروض والضرب، وقد مثلنا على ذلك بأربعة أقطارٍ من هذا الرجز من ألفية ابن مالك، وهو يشير لألفية ابن معطٍ التي أحسبها هي أيضاً من وزن البحر نفسه... فكيف انفردت منظومتنا المنسوبة للخليل بوزن البحر الكامل برويٍ وقافيةٍ ثابتين في جميع الأبيات؟) (١).

أقول: لا صلة لوزن المنظومة بأمر صحة نسبتها إلى الخليل أو نفيها عنه، كما أن هناك كثيراً من المنظومات في النحو والصرف والقراءات جاءت على عدة أوزانٍ ليس الرجز من بينها، كما جاءت برويٍ وقافيةٍ ثابتين في جميع الأبيات، ومن ذلك قصيدة "حرز الأمانى ووجه التهاني" في القراءات السبع المعروفة بـ"الشاطبية"، لأبي القاسم الشاطبي "ت ٥٩٠هـ"، جاءت على بحر الطويل، وروى وقافيةً ثابتين في جميع الأبيات، وأولها (٢):

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللّهِ فِي النِّظْمِ أَوَّلًا
تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلًا
وَتَنَيْتُ صَلَّى اللّهُ رَبِّي عَلَى الرُّضَا
مُحَمَّدٍ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٩٠، ٥٩١.

(٢) حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع ١.

وَوَلَّيْتُ أَنْ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا

وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعُلَا

وجاءت قصيدة "المقصد الجليل إلى علم الخليل" لابن الحاجب، رحمه الله

تعالى، على البسيط، وبروي وقافية ثابتين في جميع الأبيات، وأولها (١):

الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الْعَرْشِ الْمَجِيدِ عَلَى

إِلْبَاسِهِ مِنْ لِبَاسِ فَضْلِهِ حُلًّا

ثُمَّ عَلَى الْمُصْطَفَى الْهَادِي صَلَاةٌ فَتَى

يَرْجُو بِهَا سَكْنَ الْفِرْدَوْسِ مُبْتَهَلًا

ثُمَّ عَلَى صَحْبِهِ الَّذِينَ فَضَّلَهُمْ

وَضَرَبَ الزَّرْعَ فِي صِفَاتِهِمْ مَثَلًا

ومنظومة عبد الله بن محمد الشبراوي "ت ١٠٧٢هـ"، جاءت على بحر

البسيط أيضاً، وبروي وقافية ثابتين في جميع الأبيات، وأولها:

يَا طَالِبَ النَّحْوِ خُذْ مِنِّي قَوَاعِدَهُ

مَنْظُومَةً جَمَلَةً مِنْ أَحْسَنِ الْجَمَلِ

إِنَّ أَنْتَ أَتَقَنَّتَهَا هَانَتْ مَسَائِلُهُ

عَلَيْكَ مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا مَلَلِ

كما جاءت منظومة محمد العطار "ت ١٢٥٠هـ" على الطويل، وبروي وقافية

ثابتين في جميع الأبيات، وأولها:

بِحَمْدِكَ يَا مَوْلَايَ أَبْدَأُ فِي أَمْرِي

وَمِنْكَ أَرْوَمُ الْعَوْنِ فِي كُلِّ ذِي عُسْرٍ

وَمِنْكَ صَلَاةٌ مَعَ سَلَامٍ عَلَى النَّبِيِّ

وَأَلِّ وَصَحْبٍ مَا شَدَا فِي رُبَا قِمْرِي

(١) انظر: نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب ٧٠، ٧٢، ٧٦.

كما أن ألفية ابن معط لم ترد بروي وقافية ثابتين، وإنما وردت بروي وقافية متجددين في جميع الأبيات، وأولها:

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَمُورِ
يَحْيَى بَنُ مُعْطٍ بَنِ عَبْدِ النُّورِ
الْحَمْدُ لَهُ الَّذِي هَدَانَا
بِأَحْمَدٍ دِيناً لَهُ ارْتَضَانَا

ونخلص مما تقدم إلى أنه لا علاقة لنسبة المنظومة بوزنها وقافيتها.

١٣ - خَطُّ المنظومة:

ذكر د. الساريسي أن الخط الذي كُتبت به المنظومة لا يرقى إلى نهايات القرن الثاني الهجري، وعُلم ذلك بأن الخط مقروء بسهولة ووضوح وجمال^(١)، وكلامه صحيح، لكنه نسي أنه ذكر أن تواريخ النسخ حديثة، تبدأ من ١١١٧هـ، ١١٤١هـ، ١٢٧٧هـ^(٢)، لكن وضوح الخط، وسهولة قراءته لا يتنافيان مع قدمه على كل حال.

ومن عجائب د. الساريسي قوله: (ولدى التدقيق في هذا الوصف يرى الباحث الذي عرف طريق تحقيق التراث، وخبر معاناته، أن هذا الخط حديث لا يرقى إلى نهايات القرن الثاني الهجري)^(٣)، ونسي أنه قال: (كذلك وجدنا عليها تواريخ نسخ حديثة...)^(٤)، وكيف لا يرقى إلى نهايات ق ٢هـ، وهو حديث، وإنما الرقي كالصعود، ويكون إلى أعلى؟!، قال الزبيدي: (رقي إليه، كرضي، يرقى رقياً، بالفتح، ورقياً، كعتي: صعد، وكذلك: رقي فيه كارتقى وترقى، ومنه قوله تعالى:

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٩١.

(٢) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٧.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٩١.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٧.

﴿فَلْيُرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ﴾ [ص: ١٠] (١)، والرُّقِيُّ في كلام د. الساريسي يرادُّ به تقدمُ التاريخ.

وقال: (فإننا نَشْكُ في هذا الحَظِّ النَّسْخِيِّ؛ لأنَّ الغالبَ على خَطِّ أَهْلِ القرونِ الثلاثةِ الأولى هو الحَظُّ الكُوفِيُّ) (٢)، ونقل كلامه الأخير هذا عن الأستاذ العلامة: "عبد السلام هارون"، شيخَ المحققين، رحمه الله تعالى (٣)، وهو صحيحٌ، لكنه لا ينطبق على نُسْخِ المنظومة؛ لأنَّ تواريخَ نسخِها حديثَةٌ بالطبع، كما تقدم، ولا مجال هنا للحديث عن القرون الثلاثة الأولى للهجرة، ولا الخطوط التي غلب استعمالها فيها.

١٤ - شاعرية الخليل، وصلتها بنسبة المنظومة:

ومن الأدلة الرئيسة التي تؤكد عدم صحة نسبة المنظومة إلى الخليل، رحمه الله تعالى، ولم يتطرق إليها د. الساريسي، أنه لم يكن شاعراً، ومما يؤيد القولَ بعدم شاعريته ما ذكره محمد بوزيان بنعلي في بحثه الذي نشره في مجلة "نزوى"، بعنوان: "هل كان الخليلُ شاعراً؟" (٤)، من أن البعض حاولوا إقحامَ الخليل في سلكِ الشعراء استناداً إلى تلك الأبيات السائرة، والمقطوعات الزهيدة التي تنسبها إليه المصادرُ، ولا تقومُ برهاناً على شاعريته، ولا تؤهله لَتَبَوُّءِ مَكَانٍ ما فوقِ بساطِ الرِّيحِ المُزْدَحِمِ بِرُؤَادِهِ الفُحُولِ، ونقل عن العلماء رأيهم في أشعار الخليل، فوصفها بعضهم بالتكلف، ورداءة الصنعة، والقلة، والضعف، وذكر آخرون أن فيها بعض ما يُحْمَدُ، وأنه أبدع بدائع لم يُسَبِّقَ إليها، وأحدث أنواعاً من الشعر ليست من أوزان العرب، وهو قولُ أبي الطيب اللغوي، وانتهى إلى أن أشعار الخليل يمكن أن

(١) تاج العروس ٣٨ / ١٧٥.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٩٢.

(٣) انظر: تحقيق النصوص ونشرها ٢٧.

(٤) انظر: مجلة "نزوى"، العدد العاشر، أبريل، ١٩٩٧م، ٢٣٢، ٢٣٣.

تكون من أشعار العلماء التي ليس فيها شيءٌ عن إسماعٍ وسهولةٍ، لكن تَرَدَّدَتْ عبارةُ الباحث "بوزيان"، فرأى أن الخليل جديرٌ بأن ننحاز إلى رأي أبي الطيب في شاعريته، ولا أرى هذا الرأي صواباً؛ لأن مدحَ أبي الطيب اللغوي له يصدق عليه بوصفه عروضياً، وهو أمر لا خلافَ عليه.

ومما يؤكد ذلك أن قرص المنظومات العلمية في القراءات والفقهِ والحديث والمواريث والحساب والنحو والصرف والعروض لا تمنحُ صاحبها الوصفَ بالشاعرية التي نراها عند المتنبي وغيره من مشاهير الشعراء الذين لم يُؤثِّرْ عن أحدهم أنه قَرَضَ منظومة تعليمية، كما لم يُؤثِّرْ عن الحريري، وابن مُعْطٍ، وأبي القاسم الشاطبي، وابن مالك، والآثاري، وغيرهم من أصحاب المنظومات العلمية والتعليمية أنهم قالوا قصائد في غزلٍ، أو هجاءٍ، أو مدحٍ، أو رثاء.

ولم يكن بين أيدي الليثي والطناحي والسامرائي الذين شكَّوا في نسبتها إلى الخليل؛ لأنه لم يكن شاعراً، في رأيهم، سوى البيتين السابقين الواردين في "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر، حين حكم الأول بصحة نسبتها إلى الخليل، ونفاهما الثاني والثالث عنه.

وقد جمع أ.د. حاتم صالح الضامن، رحمه الله تعالى، مائة وخمسين بيتاً نَسَبَتْها المصادِرُ إلى الخليل، رحمه الله تعالى، ولكن هذه الأبيات لا تَسْلُكُهُ ضِمْنَ الشعراء؛ لأن أكثرها يدور حول الزهد، والورع، والوفاء، والعفاف، والصفح، ومدح العلم والنحو، وغير ذلك من الفضائل والآداب مما لا عاطفةَ فيه ولا صورة^(١)، والحُكْمُ بعدم شاعرية الخليل لا يَتَنَاقَى مع اختراعه للعروض الذي لا عن حكيمٍ أَخَذَهُ، ولا عن مَثَلٍ تَقَدَّمَهُ احْتِذَاهُ^(٢).

(١) انظر: عشرة شعراء مقلون ٢١٩ - ٢٣٨.

(٢) انظر: التنبيه على حدوث التصحيف ١٢٤، ١٢٩.

ومما يتصل بشاعرية الخليل وصلة ذلك بنسبة المنظومة إليه ما نقله أ.د. عفيفي عن صاحب "إتحاف الأعيان" من أن (للخليل عدة أشعار، منها البيتان والثلاثة، ومنها أكثر من ذلك، ثم قال: ومن نظمه قصيدة في النحو أولها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ بِمَنْهُ

أَوْلَى وَأَفْضَلُ مَا ابْتَدَأَتْ وَأَوْجَبُ (١)

ولكن هذا لا يعد دليلاً؛ لأن مؤلف كتاب: "إتحاف الأعيان" عماني معاصر، ولعله طالع هذه القصيدة ضمن المخطوطات المحفوظة في المكتبات العمانية العامة أو الخاصة مصادفةً، كما وقع عليها أ.د. عفيفي مصادفةً أيضاً، فلا حجة فيما اعتمد عليه، والحجة في النص وما ينطق به، فلا يجزئنا هذا إلى التسليم بصحة هذه النسبة. ١٥. عدم تأليف الخليل كتاباً في النحو من أدلة نفي النسبة:

ومما يتصل بنسبة المنظومة أنه لم يُؤثر عن الخليل، رحمه الله تعالى، أنه وضع في النحو كتاباً، أما "الجمل"؛ فقد طعن في نسبه إلى الخليل القدامى والمحدثون، فنسبه ابن مسعر "ت ٤٤٢ هـ" إلى ابن شقير أحمد بن الحسين، ت ٣١٧ هـ (٢)، ونقل هذا عنه ياقوت الحموي (٣)، والصفدي (٤)، والسيوطي (٥)، ولم يذكره القفطي من بين الكتب التي تحقّق أن الخليل صنّفها (٦).

وفي سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م حققه سعد أحمد سعد جحا، بعنوان: "وجوه النصب"، ونسبه إلى ابن شقير أيضاً، ونفى نسبه إلى الخليل، مستدلاً بأدلة نصية

(١) إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان ١ / ٦٣ - ٦٥، وانظر: مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٤٦، ٤٧.

(٢) انظر: تاريخ العلماء النحويين ٤٨، ٤٩.

(٣) انظر: معجم الأدباء ١ / ٤١١.

(٤) انظر: الوافي بالوفيات ٦ / ٣٤٩.

(٥) انظر: بغية الوعاة ١ / ٣٠٢.

(٦) انظر: إنباه الرواة ١ / ٣٤٦.

من الكتاب نفسه^(١).

وحققه د. فائز فارس، ونشره بعنوان: "المحلّي: وجوه النصب"، ونفى نسبته إلى الخليل، وأيدها لابن شقير^(٢).

كما نفى أ. د. محمد أحمد علي سحلول نسبة هذا الكتاب إلى الخليل، وقال معللاً لنفيّه: (إذ لم يُعرف عن الخليل أنه أَلَفَ كتاباً في النحو، ولو كان هذا الكتاب من عمَلِ الخليل لأشار إليه سيبويه من بعده، ونقل منه، وحُفِظَتْ، على الأقل، أجزاء منه في بُطُونِ الكتب الأخرى)^(٣).

وحققه د. فخر الدين قباوة، ونشره بعنوان: "الجمل في النحو"، ولم يجزم، في مقدمة التحقيق، بصحة نسبته إلى الخليل، ولكنه حرص على تأكيدها بما أورده من أدلة، حاول من خلالها استبعاد نسبته إلى ابن شقير^(٤).

وتعرض د. سعود أبو تاكي لأدلة د. قباوة ورآها غير مقنعة، ورأى ما رآه جُحاً بشأن عنوان الكتاب ومؤلفه^(٥)، واطمأن أ. د. محمد إبراهيم عبادة إلى نسبة الجمل إلى الخليل؛ لأنه يُمثّل فكره وأسلوبه، ولما فيه من رائحة ونَسَمَاتِ عَصْرِهِ^(٦).

وذكره محمد بن شنب من بين الكتب المشكوك في صحة نسبتها إلى الخليل^(٧).

وقال د. محمد خير الحلواني: (لم نجد في كتب النحو التي خَلَفَتْ كتاب سيبويه نصّاً واحداً منقولاً من كتاب نحوي للخليل)^(٨).

(١) انظر: مقدمة تحقيق كتاب "وجوه النصب" ١ - ١٨.

(٢) انظر: مقدمة تحقيقه ٣٠ - ٣٣.

(٣) النحو قبل الكتاب ٢٥٣.

(٤) انظر: كتاب الجمل في النحو ٨ - ١٤.

(٥) انظر: خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص ١٠٠.

(٦) انظر: كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية ٧، ٣٥، ٦٢، ١٤٤ - ١٥١.

(٧) انظر: دائرة المعارف الإسلامية ٨ / ٤٣٦.

(٨) المفصل في تاريخ النحو العربي ١ / ٢٥٧.

وجزم د. الحلواني بأن "الجَمَل" ليس للخليل؛ لما جاء فيه من إشارة مؤلِّفه إلى أن له كتاباً مختصراً في النحو، ونُقِلَ عن الخليل ومعاصريه والمتأخرين عنه، وما تَضَمَّنَهُ من أَلغاز نحوية، ومصطلحات كوفية أو غريبة، واضطراب وتخليط لا يمكن أن يصدر عن مثل الخليل (١).

وفي سنة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م نشر د. حسين أحمد بو عباس بحثاً عنوانه : "الجمل ليس للخليل ولا ابن شقير" (٢)، وانتهى في بحثه إلى أن "الجَمَل" لابن خالويه "ت ٣٧٠هـ"، وأن ثبوت هذه النسبة إليه أرجح من نفيها عنه رجحاناً ظاهراً بناءً على أدلة ناهضة قَدَمَها .

يُضاف إلى ما تقدم أن الخليل لم يؤلف في النحو كتاباً، يقول أبو الطيب : (ولم يؤلف الخليل في النحو كتاباً، وكأنه اكتفى بحفظ تلاميذه وما ورثهم إياه منه، وقد امتلأ كتاب سيبويه بآرائه، حتى قال القدماء : عَقَدَ سيبويه أبوابَ كتابه بلفظه ولفظ الخليل) (٣).

وقال الزُّبَيْدِيُّ : (والخليلُ بنُ أحمدٍ أَوْحَدُ العَصْرِ... وهو الذي بَسَطَ النحو... ثم لم يَرُضَ أن يؤلف فيه حرفاً، أو يرسم منه رسماً، نَزَاهَةً بنفسه، وترقُّعاً بِقَدْرِهِ؛ إذ كَانَ مَنْ سَبَقَهُ مُحْتَوِيّاً، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه، ولقَّنه من دقائق نظره، ونتائج فكره، ولطائف حكيمته، فَحَمَلَ سيبويه ذلك عنه وتقلَّده، وألَّفَ فيه الكتابَ الذي أعجزَ من تقدُّمِ قبله، كما امتنع على مَنْ تَأَخَّرَ بعده....) (٤).

(١) انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي ١ / ٢٥٨ - ٢٦٢، والجمل ٣٣، ١١٥، ١٤٤، ١٦٣، ١٨١، ٢٠٢، ٢٨٨، ٣٠٤.

(٢) مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السادس، العدد الرابع، من ١٩٧ - ٢٣٤.

(٣) مراتب النحويين ٦٥، وانظر: أخبار النحويين ٥٦، وطبقات النحويين ٥٢.

(٤) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ٤٣.

وبذلك يظهر أن نسبة "الجملة" يتنازعها ثلاثة من أئمة النحويين، فليست يقينيةً، ولا مقطوعاً بها لواحدٍ منهم، فلا يُعتمدُ على ما جاء فيه من آراء، وأعلام، ومصطلحات. ومما يتصل بهذا الأمر أن صاحب المنظومة ذكر في البيت التاسع والعشرين منها أن له كتاباً في النحو فصلَّ فيه أحكام إعراب المثني، قال:

والرفعُ في الإثنين بالألف التي

بيَّنتها لك في الكتاب مبوبٌ

ولم يؤثّر عن الخليل، رحمه الله تعالى، أنه ألّف في النحو كتاباً، كما تقدّم مفصلاً.

وبعد هذه الوقفة مع الأدلة التي ساقها د. الساريسي والأدلة الأخرى التي أضفتها لتأكيد نفي المنظومة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي رداً على أ. د. عفيفي، أود أن أذكر أنني وقفت على منظومة نحوية ميمية، عدة أبياتها ثلاثمائة وتسعون بيتاً، على بحر الطويل^(١)، وهو قريب من الكامل الذي جاءت عليه المنظومة موضوع الحديث، والناظم عماني، عاش في القرن التاسع الهجري، انتهى من نظمها سنة ٨٧٢هـ، واسمها: "فريدة مرجان العلوم"، والناظم هو أحمد بن مانع بن سليمان ابن مدّاد بن ربيعة بن محمد بن راشد بن صلت بن ربيعة بن أبي غسان، الساكن بمحلة "العقر" من "نزوى" بعمان.

ويُرجحُ البحثُ أن المنظومة النحوية التي نسبها أ. د. عفيفي للفراهيدي إنما هي لابن أبي غسان هذا، وذلك للشبه القوي الظاهر بين ما ورد في المنظومتين من آراء، وأعلام، وأمثلة، ومعانٍ، واصطلاحات، وعناوين، ونحو ذلك مما سأقدمه دليلاً على عدم صحة نسبة المنظومة للخليل، وترجيح نسبتها لابن أبي غسان، فيما يأتي:

(١) هذا المخطوط محفوظ بدائرة المخطوطات بوزارة التراث القومي والثقافة العمانية تحت الرقم العام "٣٠٧٢"، وعنوانها: "الفريدة المرجانية في عوامل النحو وبيان العربية"، وعدد ورقاتها عشرون سوى ورقة العنوان.

أولاً: التشابه في الآراء النحوية:

١ . علامات الإعراب:

قال ابن أبي غسان (١):

فللنَّحْوِ رَفْعٌ فِي الْكَلَامِ وَبَعْضُهُ

بِنَصْبٍ وَخَفْضٍ يُعْرَفُ الْكَلِمُ كَيْ يَتِمَّ

وفي المنظومة (٢):

النَّحْوُ رَفْعٌ فِي الْكَلَامِ وَبَعْضُهُ

خَفْضٌ وَبَعْضٌ فِي التَّكَلُّمِ يُنْصَبُ

٢ . المبتدأ والخبر:

قال ابن أبي غسان (٣):

وفي المبتدأ رفعٌ جميعٌ ونعته

كقولك: عمرو قادمٌ، وأبوك ثم

وفي المنظومة (٤):

فالمبتدأ رفعٌ جميعٌ كلُّه

ونُعوتُه ولذلك بابٌ مُعْجَبٌ

٣ . الإغراء :

قال ابن أبي غسان (٥):

وقولك في الإغراء: دونك عامراً

وهاك حصاناً أو عليك أبا الحكم

(١) الفريدة ٢ .

(٢) المنظومة النحوية ١٩٨ .

(٣) الفريدة ٤ .

(٤) المنظومة النحوية ٢١٩ .

(٥) الفريدة ١٩ .

وفي المنظومة^(١):

وتقول إن أغريت : دونك عامراً
وعليك زيداً عنك لا يتغيّبُ

٤ . التحذير :

قال ابن أبي غسان^(٢):

كذلك في التحذيرِ فانصبه كلُّه
كقولهمُ : احذِرْ يا فتى زَلَّةَ القَدَمِ

وفي المنظومة^(٣):

وكذلك التحذيرُ نَصَبٌ كلُّه
النارَ فاحذِرْ إنَّ يومَكَ يَقْرُبُ

٥ . حروف الرفع :

قال ابن أبي غسان^(٤):

وهاك حروف الرفع تَرْفَعُ كُلُّما
يليهَا من الأسماء ليس بها عَتَمُ

وفي المنظومة^(٥):

وحروفُ رفعِ النحوِ تَرْفَعُ كلِّما
مَرَّتْ عليه وَحَدُّها لا يَصْعَبُ

فالآراء والأمثلة النحوية الواردة في الأبيات السابقة، وطريقة التعبير عنها،
والتمثيل لها في النظمين، ترجِّحُ القول بأن المنظومتين لناظمٍ واحدٍ .

(١) المنظومة النحوية ٢٢٦ .

(٢) الفريدة ١٩ .

(٣) المنظومة النحوية ٢٢٧ .

(٤) الفريدة ٩ .

(٥) المنظومة النحوية ٢٠٣ .

ثانياً: التشابه في استعمال المصطلحات :

تشابهت مصطلحات المنظومتين والتعبير عنها أيضاً، ومن أمثلة ذلك :

١ . الخفض :

قال ابن أبي غسان^(١) :

وكم تخفضُ الأسماءَ والنعْتِ إن أتتْ

كربُّ لَدَى الأخبَارِ لا تجهلنَّ كمُ

وفي المنظومة^(٢) :

واخفضُ بِرُبِّ إذا أَّتتْكَ وكمُ إذا

كانت لمعناها وأنت الأكرْبُ

٢ . النسق :

قال ابن أبي غسان^(٣) :

كذا إن نَسَقْتَ اسماً على اسمٍ بأو ولا

وبالفاء فانسُقْ ثم من بعدها بثمُ

وفي المنظومة^(٤) :

وإذا نسقتَ اسماً على اسمٍ قبله

وبلا وثمَّ وأو وليست تَعْقُبُ

والفاء ناسِقَةً كذلك عندنا

وسبيلُها رَحْبُ المذاهِبِ مَشْعَبُ

(١) الفريدة ٢٠، وانظر منها: ٢، ٣، ٨، ٩، ١٢، ١٨، ٢٠، ٣٠.

(٢) المنظومة النحوية ٢٣٥، وانظر منها: ١٩٨.

(٣) الفريدة ١٢.

(٤) المنظومة النحوية ٢٢٤، ٢٢٥.

٣ . الغاية :

قال ابن أبي غسان^(١) :

وقولك في حتى بخفضٍ كقولٍ مَنْ
تقولُ : لقد خاصمتَ من عابَ أو شتمَّ
لدى غايةٍ حتى أخيكم مُعَمَّرٍ
وحتى بني عَمِّيَّ يا أيها الأجمُ

وفي المنظومة^(٢) :

وإذا أتت حتى وكانت غايةً

فاخفضُ وإن كَثُرُوا عليكَ وألبُوا

وكذلك استخدم النظمَان مصطلح " ما لم يسمَّ فاعله"^(٣)، وخلطاً بين ألقاب الإعراب والبناء^(٤).

ثالثاً - أعلام المنظومتين :

توقف أ.د. عفيفي من ص ٩٢ إلى ٩٤ عند الأعلام التي وردت في المنظومة، وحاول الربط بين هذه الأعلام وأعلام أخرى لها صلة بحياة الخليل، منها: "عبد السلام"، و"المهلب"، و"ابن المهلب"، وغيرها، وهذه الأعلام موجودة أيضاً عند ابن أبي غسان :

١ . عبد السلام :

قال ابن أبي غسان^(٥) :

(١) الفريدة ٢، ٢١، ٢٧.

(٢) المنظومة النحوية ٢٢٠، ٢٢٧.

(٣) انظر: الفريدة ٦، والمنظومة النحوية ٢٢.

(٤) انظر: الفريدة ٦، ٧، ١٣، والمنظومة النحوية ٢١٣.

(٥) الفريدة ٣، وانظر منها: ص ١٢، والمنظومة النحوية ٢٢٥.

وقل في التَّمَنِّي: لیت زیداً وخالداً

وعبدَ السَّلامِ عندنا وابنَه العَلَمَ

٢ . المهلب وابنه:

قال أ. د. عفيفي: (أما مهلبٌ الواردُ ثلاثَ مراتٍ في قصيدة الخليل، فيبدو هذا العلم مرتبباً بتراث الخليل ارتباطاً وثيقاً، مع المهلب بن أبي صفرة وابنه سليمان، والي الأهواز...) (١).

قال ابن أبي غسان (٢):

وسافرَ عمروُ والمهلبُ وابنه

إلى الرّنجِ والسُّودانِ والقِبطِ والعجمِ

وفي المنظومة (٣):

فإِذَا كُنَيْتَ نَصَبْتَ مَنْ كُنَيْتُهُ

يَا بَا الْمُهَلَّبِ قَدْ أَتَاكَ مُهَلَّبُ

وفيها (٤):

وَمَعَارِفُ الْأَسْمَاءِ أَسْمَاءُ الْوَرَى

زَيْدٌ وَعَمْرُو ذُو النَّدَى وَمُهَلَّبُ

رابعاً - عناوين المنظومة:

تطابقت عبارة النظمين وتقاربت في التعبير عن تراجم كثير من عناوين الأبواب، من ذلك: "باب ما لم يُسَمَّ فاعله" (٥)، و"باب حروف كان وأخواتها" (٦)، و"باب

(١) مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٩٥، ٩٦.

(٢) الفريدة ٣، وانظر منها: ٥، ٧.

(٣) المنظومة ٢١٤.

(٤) المنظومة ٢٣٧.

(٥) انظر: الفريدة ٦، والمنظومة النحوية ٢٢٢.

(٦) انظر: الفريدة ١٠، والمنظومة النحوية ٢٠٥.

حروف الرفع" (١).

كما ورد في النظمين أبواب خاصة لمعالجة مسائل وكلمات بعينها؛ من ذلك :
"باب حتى إذا كانت غاية" (٢)، و"باب حسب وكفى" (٣)، و"باب قبل وبعد إذا
كانتا غاية" (٤)، و"باب ويك وويل وويح" (٥)، و"باب الأمر والنهي" (٦).

خامساً - تقارب العبارة في المقدمة والخاتمة :

تقاربت عبارة المنظومتين في بعض أبيات المقدمة والخاتمة، من ذلك :

١ . قال ابن أبي غسان في المقدمة (٧):

وبعدُ، فياني قد نَظَمْتُ قَصِيدَةَ

مُحَبَّرَةً فِيهَا بَيَانٌ لِمَنْ فَهِمَ

وفي المنظومة (٨):

إني نظمتُ قصيدةً حَبَّرْتُهَا

فيها كلامٌ مُونِقٌ وتَأْدُبٌ

٢ . قال ابن أبي غسان في الخاتمة (٩):

فأَكْرِمُ بعلم النحو وأَعْلَمُ بأنه

بعيدُ المدى، وَعَرُّ المسالك، مُلْتَطَمٌ

(١) انظر: الفريدة ٩، والمنظومة النحوية ٢٠٣.

(٢) انظر: الفريدة ٢٠، والمنظومة النحوية ٢٢٠.

(٣) انظر: الفريدة ٢١، والمنظومة النحوية ٢٢٩.

(٤) انظر: الفريدة ٢٧، والمنظومة النحوية ٢٢٧.

(٥) انظر: الفريدة ٢٣، والمنظومة النحوية ٢٣٢.

(٦) انظر: الفريدة ١٨، والمنظومة النحوية ٢١٧.

(٧) الفريدة ٢.

(٨) المنظومة النحوية ١٩٣.

(٩) الفريدة ٣٥.

وفي المنظومة^(١):

النحو بحر ليس يُدرِكُ قعره
وَعَرَّ السبيل عيونه لا تنضبُ
سادساً - تدينُ الناظمين:

تناول أ. د. عفيفي شخصية الخليل، ووصفَ المؤرخين له بالزهد والورع
والتقوى، وأسقطَ ذلك على ما جاء في المنظومة من معانٍ^(٢)، ويصدق ما قاله على
ابن أبي غسان أيضاً في تعبيراته، ومن ذلك:

قال ابن أبي غسان^(٣):

ولا تنأ عن وقت الصلاة مُبَطَّئاً
فَتُحْرَمَ حُوراً في الخيام وتُخْتَرَمُ
وفي المنظومة^(٤):

فأجب ولا تدع الصلاة جماعةً
إن الصلاة مع الجماعة أطيَّبُ
وفيها أيضاً^(٥):

وتقول لا تدع الصلاة لوقتها
فيخيب سعيك ثم لا تستعتبُ
وغير ذلك من الأمثلة التي يطول المقام بذكرها^(٦).

(١) المنظومة النحوية ٢٩٤.

(٢) مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٢١ - ٣١.

(٣) الفريدة ٢٨.

(٤) المنظومة النحوية ٢٢٦.

(٥) المنظومة النحوية ٢٤١.

(٦) انظر: الفريدة: ٥، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٤، والمنظومة: ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٢.

وقد يعترض معترضٌ بأن لابن أبي غسان نظماً آخر هو "فريد مرجان العلوم"، فكيف ننسبُ له المنظومة؟ والجوابُ أنه قد يكون للناظم الواحد أكثر من نظم في الموضوع الواحد، كابن مالك وغيره، قال أ.د. محمد جمال صقر: (على رغم تعدد كثير من الناثرين لمتونهم المنشورة اكتفى أغلبُ الناظمين بمنظومة واحدة، إلا ابن مالك، وابن مكتوم، والسجلماسي، فلكلُّ منهم منظومتان أو أكثر)^(١).

وأرجح، في النهاية، أن المنظومة ليست للخليل، وإنما هي لابن أبي غسان، ونسبُها للخليل تهدم بناء النحو الذي استقر منذ أكثر من عشرة قرون بشأن المصطلحات والمذاهب والآراء النحوية، كما أن عصر الخليل لم يكن عصر منظومات، ولم تكن الحاجة داعيةً إليها، كما جاء في قول أ.د. عفيفي نفسه: (لم يكن التأليفُ النحويُّ في عصر الخليل وقبله قد استقر وأصبح له أصول وقواعد، فالأمرُ كان في حيزِ البدايات التأليفية...)^(٢).

كما أن بساطة الأسلوب الذي جاءت عليه المنظومة من مؤيِّدات الشك في صحة نسبتها للخليل؛ لأن أسلوبه فيما نقله عنه سيبويه في "الكتاب" لا يؤيد ما ذهب إليه أ.د. عفيفي في قوله عن أسلوب الخليل: (... وبين المقدمة والنهاية عالج أموراً نحويةً كثيرةً بأسلوب يتسم بالسهولة، والابتعاد عن التعقيد، جاء متسقاً مع سهولة عرض القضايا النحوية، فكأنه رجل عصري يعيش معنا الآن بأسلوبه الذي يصل إلى مُتلقِّيه سريعاً، وابتعاده عن الجدل النحوي)^(٣).

كما ورد في كلامه ما يُعدُّ تناقضاً، يقول: (الفاظ القصيدة لا تشابه ألفاظ القدماء؛ فقد عبرت عن الخليل خيراً تعبيرٍ، وتساوَّقت مع أشعاره الأخرى في ألفاظها ومعانيها)^(٤).

(١) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ١١٦.

(٢) مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٤٨.

(٣) مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٣٣.

(٤) مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٤٢.

وقال: (جاء أسلوب الخليل سهلاً ميسراً، بعيداً عن الالتواء والتعقيد، كما جاء واضحاً فيما هدف إليه من القواعد العامة، كما جاءت أمثلته معبرة عن معانٍ ودلالات مقصودة)^(١)، فمادة المنظومة، وأسلوب صاحبها لا يشهدان بكونها للخليل بن أحمد الفراهيدي، رحمه الله تعالى.

ويعد هذا دليلاً من أدلة نفي نسبة المنظومة إلى الخليل؛ لأنها لا تتناسب مع أسلوبه المعروف، وفي قصيدة أحمد بن منصور اليشكري النحوية الذي توفي بعده بنحو قرنين تعقيد والتواء وصعوبة.

وقال د. الساريسي عن عصر الخليل: (ولكن عصره لم يكن عصر النظم التعليمي، أو عصر الألفيات النحوية)^(٢)، وقال: (إن عصر الخليل هو عصر الإبداع، أما عصر وضع القوائد الطويلة في النحو والألفيات والتجميع والموسوعات فقد تأخر كثيراً)^(٣)، وتساءل عن (الزمن اللازم لتطور أي موضوع فكري بين تاريخ بدايته، وتواريخ بلوغه عصر الإبداع والإنتاج الجديد في أشكاله وألوانه)^(٤)، وهو تساؤل جيد يتفق مع طبيعة الأشياء، ومراحل التطور اللازمة في العلوم وغيرها.

كما تساءل د. الساريسي عن البون الشاسع بين زمن الزعم بقيام الخليل بنظمها، وبين زمن النظم التعليمي في مادة النحو، وذكر أن أقدم أثر روي في هذا الباب، في حدود علمه، هو ألفية ابن معط الذي ذكره ابن مالك في ألفيته، وابن معط هذا توفي عام ٦٢٨هـ^(٥).

(١) مقدمة تحقيق المنظومة النحوية ٥٠.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٧٥.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٢.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨١.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣، ص ٥٨٠.

وليس ما ذكره صحيحاً؛ لما تقدم من أن الأرجوزة النحوية لأحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة ٣٧٠هـ قد انتهت إلينا قبل هذا التاريخ بنحو قرنين ونصف من الزمان . وأرجح أن تكون هذه المنظومة المنسوبة للخليل ناقصة؛ لأن عادة أصحاب المنظومات أن يختتموها بطلب الإغضاء عن الزلل، وقد يذكرون عدد أبياتها، وعنوانها، وتاريخ الفراغ من نظمها... إلخ، كما أن المنظومة لم تستوفِ أبواب النحو كلها . كما وقع في طباعة المنظومة أخطاءً وكسورٌ عروضية، كما في البيت رقم ١٢٦؛ لأنه بيت مدورٌ يشترك صدره وعجزه في كلمة: "البرذون"، وكذلك البيت رقم ٢١٥، وهو قوله:

وَمَعَارِفِ الْأَسْمَاءِ أَسْمَاءُ الْوَرَى

زَيْدٌ وَعَمْرُو ذُو النَّدَى وَمُهَلَّبٌ

جاء في المنظومة المطبوعة: "ذوي الندى"^(١)، وهو خطأ يكسر الوزن، والصواب: "ذو"، وكان أ.د. عفيفي قد عاب ناسخ النسخة "ب" بوقوعه في أخطاءٍ تُخلُّ بوزن البيت موسيقياً^(٢).

وتكرر صدر البيتين ١٧٩، ١٨٠، مما قد يشير إلى أن صدر أحدهما قد سقط^(٣). كما جاء البيت رقم ٢٢٥ في "باب الذي ومن وما اتصلا بهما وهي المعرفة"^(٤)، وتكرر بلفظه برقم ٢٦١ في "باب كل شيء حسنت فيه التاء"^(٥)، وهذا البيت المكرر مُقَحَّمٌ في البابين، غير منسجم مع سابقه ولاحقه، ولا يتفق وموضوع القاعدة في البابين.

(١) المنظومة ص ٢٣٧.

(٢) المنظومة النحوية ٢١٨.

(٣) المنظومة النحوية ٢٢٩.

(٤) المنظومة النحوية ٢٣٩.

(٥) المنظومة النحوية ٢٤٧.

وقد يستبدلُ المحقِّقُ في حواشيه الخطأ بالصواب، ففي عجز البيت رقم " ٩ " ورد قول الناظم: (إن التتابع في الفهاهة أعيب^(١))، والصواب: "التتابع"، والتتابع في الشيء وعلى الشيء: التهافت فيه والمتابعة عليه، والإسراع إليه، والتتابع في الشر كالتتابع في الخير، والعبيُّ والفهاهةُ شرٌّ، فالصحيحُ: "التتابع"، وقد غيَّره المحقق إلى الخطأ في المتن والحاشية.

ومثله في عجز البيت رقم " ٢٣٧ ": "حتَّام في جبل العداوة تحطَّب"، والصواب: "حَبَل"، بالحاء المهملة، ولكنه غيَّر الصواب إلى الخطأ، وذكره في المتن والحاشية أيضاً^(٢)، وفي الحديث: "لأنَّ يأخذ أحدكم حَبْلَه فيحتطب خيره من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه".

ومقدمة المحقق "أ.د. عفيفي" ملأى بالافتراضات المحضة التي لا يدعمها دليل ولا نص، والوقوف أمامها يطول، وقد يُملُّ، أكتفي بما تناولته منها، وجدير بالذكر أن أ.د. أحمد كشك قدَّم لتحقيق أ.د. عفيفي، وبدا أن في نفسه شيئاً من نسبة المنظومة إلى الخليل، لكن أ.د. عفيفي برر تساؤلاته، ونافح عن هذه النسبة محاولاً إقناعه بصحتها، كما ذكر أ.د. كشك في تقديمه^(٣).

ويؤيد هذا ما قاله أ.د. صقر عن عمل أ.د. عفيفي: (وقد اجتهد محققها في دراستها، والإقناع بها، والمجالدة عنها، وساجل فيها بعض الباحثين على صفحات مجلة "نزوى" الشهيرة)^(٤).

ولم يتعرض د. الساريسي لذلك كله مما كان يجب أن ينصرف إليه من مضمون المنظومة بدلاً من اللفِّ حول ظاهرها.

(١) المنظومة النحوية ١٩٤.

(٢) المنظومة النحوية ٢٤٢.

(٣) المنظومة النحوية ٦.

(٤) مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦ / ١٧، ص ٨٩.

وبعد ذلك كله تبقى الأرجوزة النحوية لأحمد بن منصور اليشكري
"ت ٣٧٠هـ" التي نقل أبو حيان شيئاً منها هي أقدم أرجوزة نحوية انتهت إلينا،
وهي أرجوزة في النحو والصرف، تنيف على ألقى بيت، احتوت على نظم سهل
وعلم جم^(١).

(١) انظر: الفصول الخمسون ٣٠ - ٣٢، وارتشاف الضرب، ط الحائجي ٣ / ١١٩٩، وتذكرة النحاة ٦٨٧،
والبلغة ٦٥، والأشباه والنظائر ١ / ٣٠٠، ٣٠١، وبغية الوعاة ١ / ٣٩٢.

مصادر البحث ومراجعته

الكتب المطبوعة والمخطوطة:

١. إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، سيف بن حمود البطاشي، عمان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، أبو سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، وتقديم د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٤. استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، أبو بكر الزبيدي، حقق مقدمته الدكتور: عبد العلي الودغيري، وحقق الباقي منه وقدم له الدكتور: صلاح مهدي الفرطوسي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ٢٠٠٣م.
٥. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبدالمجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٦. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
٧. إصلاح الأغفال في كتاب المنخل، ابن الطراح الشيباني، مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥٦ لغة طلعت.
٨. الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ٩ . أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٠ . إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ١١ . الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط ٦، ١٤١٦هـ - ١٩٧٤م.
- ١٢ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ١٣ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، حققه محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الصفاة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٤ . تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، ابن مسعر، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٥ . تحقيق النصوص ونشرها، أول كتاب عربي في هذا الفن، عبد السلام محمد هارون، مكتبة السنة، القاهرة، ط ٥، ١٤١٠هـ.
- ١٦ . تذكرة النحاة، أبو حيان، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٧ . ترتيب كتاب العين للخليل، ومعه: الدليل إلى المستعمالات في اللغة العربية، إعداد وتقديم وتعليق: الشيخ: محمد حسن بكائي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ١٨ . التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، دراسة وتحقيق د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- ١٩ . الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، تحقيق القسم الأدبي بالدار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م.
- ٢٠ . حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، أبو القاسم الشاطبي، ضبطه وصححه وراجعته محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط ٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢١ . حوارات صالون الفراهيدي، إشراف وتقديم عبد الله بن حميد بن سيف البوسعيدي، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٢ . الخصائص، أبو الفتح بن جنبي، حققه محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٣ . خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، سعود بن غازي بن ضيف الله أبو تاكي، دار غريب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٤ . دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديره، دار قتيبة، بيروت، ط ٢١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢٥ . أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، نشر الرسائل الاجتماعية، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- ٢٦ . شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ٢٧ . طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٢٨ . عشرة شعراء مقلون، د. حاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- ٢٩ . فريدة مرجان العلوم، أحمد بن مانع بن أبي غسان، مخطوط، عمان، وزارة التراث، دائرة المخطوطات والوثائق، رقم عام ٣٠٧٢ .
- ٣٠ . الفصول الخمسون، ابن معطٍ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان والحلي، القاهرة، ط ١، ١٩٧٧ م.
- ٣١ . الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٣٢ . كتاب التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، حققه محمد سعد أطلس، راجعه أسماء الحمصي، وعبد المعين الملوحي، دمشق، ط ١، ١٣٨٨ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٣٣ . كتاب الجمل في النحو، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣٤ . كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية، د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٧ م.
- ٣٥ . كتاب الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك الصفدي، باعثناء س. ديدرنيغ، دار فرانز شتايز، جمعية المستشرقين الألمانية، ط ١، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ٣٦ . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- ٣٧ . مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط ١، ١٩٤٩ م.
- ٣٨ . المحصول في أصول الفقه، فخر الدين الرازي، "محمد بن عمر"، بيروت، بدون بيانات.
- ٣٩ . المحلّي: وجوه النصب، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل، بيروت.

- ٤٠ . مختصر العين، أبو بكر الزبيدي، قدم له وحققه د. نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤١ . المدارس النحوية: أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٧م.
- ٤٢ . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٣ . المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرحه، وضبطه، وصححه، وعنون موضوعاته، وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك وزميله، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٤ . المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض ابن حمد القوزي، عمادة شئون المكتبات، الرياض، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٤٥ . مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها، د. عبد الله بن حمد الخثران، هجر للطباعة، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٤٦ . معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، ١٩٩٥م.
- ٤٧ . معجم الأدباء، المعروف بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، اعتنى بنسخه وتصحيحه د. س. مرجليوث، مطبعة هندية، الموسكي، القاهرة، ١٩٢٨م.
- ٤٨ . معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٤٩ . معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٥٠ . المفصل في تاريخ النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥١. المقتضب، صنعة أبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٥٢. مقدمة في النحو، خلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، ط ١، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
٥٣. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د. جعفر نايف عباينة، دار الفكر، عمّان، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥٤. المنظومة النحوية المنسوبة للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٥٥. نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، جمال الدين الإسنوي، تحقيق د. شعبان صلاح، مكتبة الثقافة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٥٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، حققه د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٩م.

الرسائل الجامعية:

١. مصطلحات الكوفيين النحوية، رسالة ماجستير بجامعة الأزهر، إعداد عبد القادر عبد الرحمن أسعد السعدي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢. المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، إعداد سعيد أبو العزم إبراهيم، ١٩٧٧م.
٣. النحو قبل الكتاب، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر، إعداد محمد أحمد علي سحلول، ١٩٧٣م.

- ٤ . النحو المنظوم بين ابن معطي وابن مالك والسيوطي، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، إعداد د. أحمد عبد اللطيف الليثي، ١٩٨٢ م.
- ٥ . وجوه النصب، أبو بكر بن شقير، تحقيق سعد أحمد سعد جحا، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

المجلات العلمية المحكمة:

- ١ . مجلة الأحمدية، العدد الرابع، جمادى الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- ٢ . مجلة الدراسات اللغوية، يصدرها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد السادس، العدد الرابع، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٣ . مجلة العلوم الإنسانية، تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة البحرين، العدد ١٦ / ١٧، ٢٠٠٩ م.
- ٤ . مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، العدد ٣.
- ٥ . مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، المجلد ٤٩، الجزء الأول، ربيع الآخر / شوال، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

المجلات الثقافية:

- ١ . مجلة نزوى، مجلة فصلية ثقافية تصدر عن دار عمان للصحافة والنشر، العدد الرابع، سبتمبر، ١٩٩٥ م.
- ٢ . مجلة نزوى، مجلة فصلية ثقافية تصدر عن دار عمان للصحافة والنشر، العدد الخامس، يناير، ١٩٩٦ م.
- ٣ . مجلة نزوى، مجلة فصلية ثقافية تصدر عن دار عمان للصحافة والنشر، العدد السادس، أبريل، ١٩٩٦ م.
- ٤ . مجلة نزوى، مجلة فصلية ثقافية تصدر عن دار عمان للصحافة والنشر، العدد العاشر، أبريل، ١٩٩٧ م.